المحاضرة العاشرة

استراتيجيات البحث الاجتماعي التطبيقي تصميم البحث التقييمي ونماذج على تنفيذه

أولاً : تطور البحث التقييمي وأهميته

يعتبر البحث التقييمي بالوضع الذى يعرف به اليوم محصلة لجهود كثيرة سابقة بدأت منذ زمن طويل نسبيا واستمرت تضيف اليه التعديلات والتحسينات في ضوء ما توافر لها من خبرات اسهمت بعد ذلك في تطوير البحث التقييمي . فلقد ظهرت بعض المحاولات المبكرة لاستخدام البحث التقييمي في مجال برامج العمل الاجتماعي ، بين تلك الجهود التي انصبت على العمل في المجتمع المحلى من أجل الحد من انحراف الأحداث . ففي عام ١٩٣٧ أجرى بحث لشباب إحدى القرى التابعة لكامبريدج على مجموعتين منهم ، الأولى تجريبية وتتلقى رعاية خاصة ونصائح يقدمها ارشاديون وبعض العاملين في مؤسسات المجتمع المحلى ، أما المجموعة الضابطة الأخرى فلم تتلق هذه الرعاية واستغرقت خطة العمل مع الجماعات عشر سنوات ، تلاها عملية تقييم تم فيها مقارنة سجلات السلوك الانحرافي لأفراد الجماعة الضابطة بنظيره بين أفراد المجموعة التجريبية .

وبرغم أن نتائج عملية التقييم طويلة المدى للنتائج المترتبة على برنامج العمل الاجتماعي هذا ، لم توافر الشواهد الدالة على أثر البرنامج في انخفاض النشاط الإجرامي بين أفراد المجموعة التجريبية ، إلا أنها أضافت مجموعة من الخبرات التحليلية والنظرية التي أعانت على بلورة وتطوير عمليات البحث التقييمي . ثم اتسع نطاق استخدام البحث التقييمي ليشمل برامج العمل بين الشباب السوى ، إذ اجرى (ريكن) عام (١٩٥٢) بحثا تقييما لمعسكرات العمل الصيفية التي تقيمها جمعية خدمات الأصدقاء الأمريكيين للتعرف على أثرها في قيم واتجاهات وآراء الشباب . ولقد وفق هذا البحث في تعيين مجالات نجاح المعسكر فضلا عن مجالات ، وفي الإشارة إلى أهمية قياس والتعرف على الآثار الجانبية وغير المتوقعة لبرامج العمل الاجتماعي .

أما البحوث التقييمية الأخرى لبرامج الشباب التي أجراها (هايمان)و (رايت) و (هريكينس) بعد ذلك ، فقد أسهمت في وضع تصميمات بحث متباينة ، يعتمد بعضها على المقارنة لقيم المشتركين في المعسكرات واتجاهاتهم ، وآرائهم وسلوكهم قبل وبعد التدريب في المعسكر بفترات زمنية ، وستعين بعضها الثاني بالمسوح التبعية ، ويهتم البعض الثالث بإعادة تطبيق الدراسة الأصلية على جماعات جديدة من شباب المعسكرات .....الخ. ولقد أسهم نجاح هذه البحوث التقييمية في تقدير فعالية البرامج وأثرها على الاتجاهات والسلوك ، وفي اختبار ديناميات تغيير الاتجاهات ؛ مما أسهم في اتساع نطاق البحث التقييمي ليشمل ميادين جديدة للعمل الاجتماعي ، منها : تعليم الكبار ، ووسائل الاتصال الجمعي ، وبرامج التبادل الدولي للأشخاص والجماعات ، وبرامج التدريب في مجالات الصحة الوقائية والصحة العامة .....الخ . كل هذه الجهود وغيرها مما لم نستطيع الإحاطة به ، قد أسهمت في تطور البحث التقييمي وأوصلته ألي وضع متميز بين غيره من أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى ، وفي وضوح أهميته بينها .

اذ يستمد الباحث التقييمي أهميته من الإحساس بالحاجة إلى الأساليب الموضوعية في تقدير فعالية برامج العمل الاجتماعي ، والتحول عن التقديرات الذاتية والشخصية والتي ثبت عجزها في هذ الصدد . أذ تأكد للمجتمعات الحديثة ومؤسساتها الضخمة أن حل المشكلات الاجتماعية أو احداث التغيير الاجتماعي ، يمكن أن يتحقق على نحو أفضل من خلال وضع برامج للعمل الاجتماعي ، وإقامة المشروعات المتنوعة الصغيرة والكبيرة أو العامة والخاصة ، وعلى المستويات المحلية والقومية أو حتي الدولية . ويستلزم هذا الأمر إنفاق المال والوقت والجهد على هذه البرامج والمشروعات لتساعدها على تحقيق أهدافها ، وثير في نفس الوقت تساؤل البعض عن فعالية جهودهم هذه أو برامجهم .

وعندما بدأ هؤلاء البعض يبحثون عن الوسائل التي تعينهم على التحقق من فعالية جهودهم ، وفاجأتهم تقديرات المدافعين والمناصرين لبرامج العمل الاجتماعي بتناقضاتها ، واعتمادها على أحكامهم الشخصية ، وانطباعاتهم ، ومعلوماتهم المشتتة ، وأدلتهم التقديرية أو الذاتية المتاحة لهم في عملية التقييم ، تحولوا عنها بحثا عن تقديرات أكثر دقة وموضوعية وتنسيقا . فوجدوا فيما عرف في ذلك الوقت عن البحث التقييمي ما يعنيهم على تحقيق أهدافهم هذه .

ثانياً : البحث التقييمي وخصائصه

يستخدم مصطلح التقييم في الوقت الحاضر ، كهدف وعملية في الوقت نفسه ، هدف يتمثل في تحديد القيمة الاجتماعية لبعض الموضوعات أو الأعمال أو الأشخاص ، وعملية تتعلق بقياس درجة توفر تلك القيمة في هذه الأمور . من هنا عرف (ريكمن) التقييم بأنه قياس للنتائج المرغوب فيها وغير المرغوب فيها لفعل أو سلوك يحقق هدف له قيمته . واستنادا إلى ذلك تبلورت العناصر التصورية الأساسية للبحث التقييمي في تأكيد العلاقة بين نشاط أو سلوك أو فعل ما ، وبين هدف مرغوب فيه (علاقة تستند الى مبدأ نظري ما يفترض أن هناك صورا معينة للفعل الاجتماعي سوف يترتب عليها نتائج محددة تمثل في الواقع القيمة الاجتماعية المرغوبة فيها . وتتعلق العناصر المنهجية الأساسية للبحث التقييمي بمشكلة قياس نتائج هذا النشاط ، أو بوجود تكنيك أو منهج لقياس النتائج المحققة له على نحو من الصدق والثبات يساعد على نسبة هذا النتائج وإرجاعها إلى هذا الفعل أو السلوك أو النشاط موضوع التقييم .

وهكذا ، يتوفر في البحث التقييمي العنصران الاثنان الأساسيان اللذان يتكون منهما أي مشروع للبحث سواء أكان بحثا أساسيا أو تطبيقيا هما :

(أ) فرض يربط بين متغير سببي مستقل (فعل اجتماعي ما) بمتغير تابع (النتائج المرغوبة).

(ب) منهج إجرائي لقياس التغيرات في المتغير التابع ، ولتحديد إلى أي مدى يمكن أن تنسب فيه هذه التغيرات إلى التغير في المتغير المستقل .

وتضفي هذه العناصر التصورية والمنهجية الأساسية على البحث التقييمي عددا من الخصائص التي تميزه عن غيره من أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى . فإذا كان البحث التقييمي يعد عموما بحثا تطبيقيا يهدف لقياس نتائج برنامج عمل اجتماعي ما ، فليس معنى هذا بالضرورة ودائما أن البحث التقييمي يختلف من هذه الناحية عن أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى التي تتميز بالطابع غير التطبيقي ، وذلك مثل البحث الاستطلاعي الذى يسعى الى صياغة مشكلات وفروض جديدة ، والبحث الكشفي الذى يركز على اختيار الفروض ذات الدلالة النظرية ، أو البحث التاريخي الذى يبحث عن أصول وأسباب ظاهرة اجتماعية ما من خلال تتبع التاريخ ...الخ . ذلك لأنه طالما كان بالمكان استخدام البحث التقييمي في اختبار صدق القضايا النظرية الأساسية المتعلقة بالتغير الاجتماعي المقصود.

اذ قد يهدف البحث التقييمي إلى اختبار الفروض المتعلقة بكيف ولماذا سيترتب على التغير في متغير مستقل ، أو لا يترتب عليه تغير في المتغير التابع ، الأمر الذى قد يترتب عليه إمكانية تعميم هذا الاختبار على مبادئ العلم الاجتماعي خاصة إذا امكن صياغة المتغيرات المستقلة في ضوء مؤشراتها التصورية والإجرائية ، وإذا اجريت محاولة لصياغة أوجه نشاط البرنامج في مبادئ عمل اجتماعي أوسع ... وهكذا . غير أن الظروف التي يجرى في ظلها البحث التقييمي قد تعطى له طابعا متميزا عن غيره من صور وأنواع البحوث الاجتماعية الأخرى ؛ ذلك لأنه يجمع معا بين باحث خارجي يلتزم بالموضوعية ؛ وبين عميل في حاجة الى خدماته ويرتبط القائم بالبحث التقييمي منذ الصياغة الأولى لمشكلة بحثه وحتي التفسير النهائي لنتائجه ، يرتبط بواجب محدد ويذكر باستمرار أن محور اهتمامه هو تقدير البرنامج موضوع الدراسة .

ونتيجة لذلك ، فإنه يفتقر إلى الحرية التي قد يتمتع بها في دراسات وبحوث أخرى صممت لتجيب على تساؤلات صاغها بنفسه على أساس نظري ، فلا يسمح له باختيار او رفض متغيرات مستقلة أو معتمدة أو وسيطة ، أو بتصوير المفاهيم وترجمتها إلى متغيرات يمكن قياسها ، بعيدا عن الإطار الذى يحدده ويرسمه طبيعة البرنامج موضوع التقييم وأهدافه . كما أنه نادرا ما يتوافر للقائم بالبحث التقييمي الحرية في تناوله ومعالجة البيانات ومكوناته كمتغيرات مستقلة ، بعكس ما يتوافر له في المعمل والتجارب الميدانية من حرية .

ثالثاً : أهداف البحث التقييمي وأسسه التصويرية

قد يهتم إذن البحث التقييمي بتوفير الشواهد الموضوعية والمنسقة والشاملة والتي تدلل على الدرجة التي ينجز بها البرنامج موضوع التقييم أهدافه المقصودة ، إلى جانب الدرجة التي ينجز بها البرنامج نتائج أخرى غير متوقعة ... ويوفر البحث التقييمي في نفس الوقت الفرص الملائمة لاختبار فروض معينة بالتغير الاجتماعي المقصود. فيمكن العلماء الاجتماعيين من اختبار صدق الكثير من مفهوماتهم ونظرياتهم في هذا الصدد ، والتدليل على قيمة نظمهم الفكرية المتباينة في حل المشكلات الاجتماعية الهامة .

وهذا معناه أن البحث التقييمي يهدف إلى :

أولا : القياس الموضوعي والمنظم للنتائج المتوقعة وغير المتوقعة التي يسفر عنها تنفيذ برنامج عمل اجتماعي ما .

ثانيا : اختبار صحة بعض الفروض المتلقة بعوامل التغير الاجتماعي أو اسباب المشكلات الاجتماعية .

ويستند البحث التقييمي في تحقيقه لهذه الأهداف إلى بعض الأسس التصورية ؛ إذ يفترض أن هناك سلسلة من الأحداث المتداخلة والمتشابكة والتي لها لأغراض البحث بداية ونهاية ترتبط بعدد آخر من الخطوات الوسيطة . كما يفترض أن لكل الأحداث الاجتماعية عددا من الأسباب وعديد من النتائج ، وأنه ليس هناك عامل وحيد يعتبر سببا كافيا وضروريا لأية نتيجة أخرى .

ولذلك ، يجب التعبير عن العلاقات بين هذين المتغيرين – أي البرنامج ونتائجه- في ضوء فكرة الاحتمالات ، بمعنى أنه يحتمل أن يكون للبرنامج :

(أ) النتيجة المتوقعة .

(ب) كما يجرى تحليل هذه العلاقة وفقا لنموذج النتائج المتفاعلة والذى يمكن التعبير عنه بالرسم التالي :

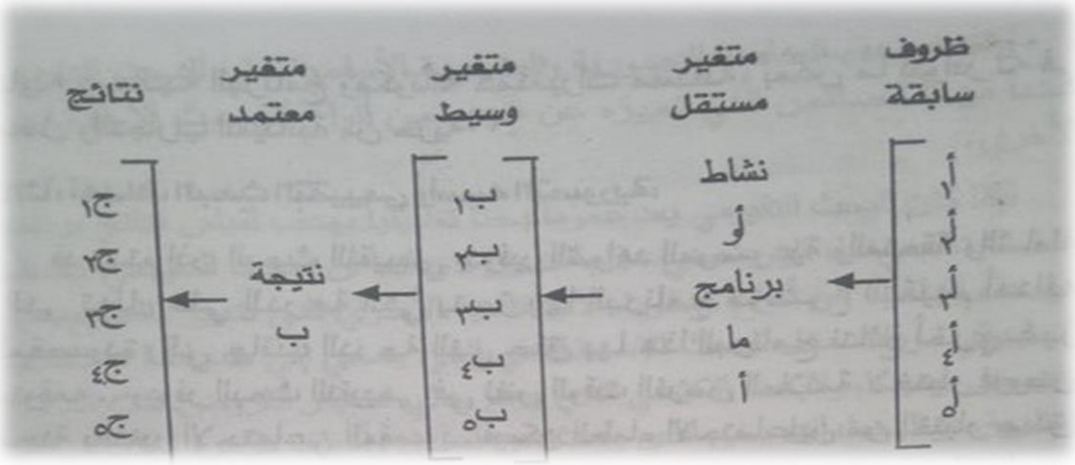

ثم يعبر عن الفرض الذى يجمع بين المتغيرين المستقل والمعتمد في قضية مؤداها أنه كلما تغير المستقل (أ) فان المتغير المعتمد (ب) سوف يتغير . ولهذا فإن التغير في المتغير المستقل أو برنامج العمل الاجتماعي موضع التقييم ينطوي على جوانب تكون موضع تناول أو معالجة ، وينطوي المتغير المعتمد أو النتيجة المرغوبة على جوانب أخرى يتم طبقا لها قياس التغير . بحيث تكون المهمة الأولى في كل بحث تقييمي هي اختبار وجود علاقة ذات دلالة بين هذا المتغير المستقل والمعتمد ثم القيام بتحليل هذه العلاقة بعد ذلك للتأكد من أن هذه العلاقة مستمرة وثابتة نوعا وأن البرنامج موضوع التقييم أدى الى استمرار وجود النتائج المرغوبة ، وأن هذه العلاقة سببية ؛ بمعنى أن البرنامج هو وليس غيره الذى أدى إلى هذه العلاقة ، ثم الكشف عن الظروف والعوامل التي تحتمل أن تؤثر في فعالية البرنامج .

رابعاً : خطوات البحث التقييمى ومشكلاته المنهجية

يمكن حصر خطوات البحث التقييمي في خمس خطوات رئيسية ، تثير كل خطوة منها مشكلات منهجية معينة ، وتتطلب مبادئ موجهة ومرشدة في العمل على النحو التالي :

١- تصور أهداف البرنامج ونتائجه غير المتوقعة .
٢- تصور تصميم البحث وإجراءاته المنهجية ومعايير البرهنة على فعالية البرنامج .
٣- تحديد معايير لتقييم فعالية البرنامج ، أو مؤشرات لقياس النتائج .
4- تنفيذ البحث مع الاهتمام والحرص على تقليل أخطاء القياس .
٥- تفسير وفهم نتائج البرنامج وأسباب النجاح والفشل في تحقيق أهدافه أو فعاليته .

وعلى الرغم من أن هذه التقسيم لخطوات البحث التقييمي يعد تقسيا مصطنعا ؛ لأنها خطوات تتداخل مع بعضها عند التطبيق ، ويجب أن يعير الباحث كل هذه الجوانب الخمسة قدرا متوازنا من الاهتمام والاعتبار إلا انه تقسيم يقدم لنا إطارا مفيدا لفهم المكونات الأساسية لهذا النوع من البحوث ، نحاول فيما يلى تتبع تفاصيل كل خطوة منها .

١- تصور أهداف برنامج التقييم :

تبدأ معظم البحوث بتصور الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه ، ولا يستثنى من هذا البحث التقييمي ؛ حيث يتمثل هدفه فيما يريد الباحث تفسيره ، أو ما يحاول تقييمه ، والذى بدونه يصبح من غير الممكن على الباحث أن يطور ويكون معايير التقييم .

وربما كانت السمة المميزة للبحث التقييمي هي وجود هدف ما له قيمته ؛ ذلك لأن لكل فعل أو عمل أو برنامج قيمته وهدفه ونتائجه ، ومن المنطقي أن يتم تقييم كل برنامج عمل في ضوء أهدافه الخاصة . ولذلك ، يجب أن تبدأ البحث التقييمي بمحاولة التعرف على هذه الأهداف ، حتي تتمكن من الانتقال بعد ذلك صوب تعيين المفهومات المعبرة عن هذه الأهداف والتي يمكن بدورها ترجمتها إلى مؤشرات يمكن قياسها . وليست مهمة تحديد ما يأمل الباحث في تحقيقه نمن خلال برنامج العمل ، وترجمته إلى مؤشرات يمكن قياسها أو ملاحظتها ، بالمهمة السهلة ؛ وذلكم نظرا لتعدد أهداف البرنامج وتباين أبعادها وتنوع أر تصنيفها ، فقد تصنف الأهداف وفق :

أ - المضمون : وهل يحاول البرنامج تغيير المعتقدات ، أم الاتجاهات ، أم الاهتمامات ، أم المعارف ، أم السلوك ؟.

ب - النطاق : ومن هم هدف البرنامج ؟ أو من الذين يحاول البرنامج تغييرهم ؟ هل هم الافراد ؟ أم الجماعات ؟ أم المجتمعات المحلية ؟ هل مجمل السكان ؟ أم جماعات فرعية مثل الأصدقاء أو الأقارب ؟

ج - المدى الزمنى : أو متى يرغب البرنامج في حدوث التغيير ؟ هل يريد التوصل إلى نتائج فورية ، أم إلى نتائج مؤجلة ؟ أو هل التغير قصير المدى ؟ يقع مرة واحدة ؟ أم بعيد المدى نتيجة للتراكم ؟

د - الحجم : هل للبرنامج هدف واحد أم أهداف متعددة ؟ أو هل قصد به إحداث تغير واحد أم سلسلة من التغيرات المستمرة ؟ وهل يمكن تقسيم الأهداف إلى أهداف أساسية وأخرى ثانوية ؟ زكم عدد النتائج المرغوب فيها وتلك غير المرغوب فيها ؟ أم غير المتوقعة ؟ ولذلك يجب أن تشتمل القياسات التي يقوم بها الباحث على نتائج كثيرة محتملة .

ويجب أن يوجه اهتمامه نحو النتائج الجانبية أو غير المتوقعة أو غير المرغوب فيها . وقد تبدو عملية تحديد الأهداف على النحو السابق كأنها عملا بسيطا وربما روتينيا بمقارنته بالموقف الأقل تقنينا الذى يمر به الباحثون أثناء انشغالهم بعملية صياغة مشكلات البحث في نماذج البحوث الاستطلاعية أو التاريخية أو التجريبية أو غيرها من أنواع البحوث الأساسية . ولكن هذه البساطة الظاهرة اتضح عند التطبيق مقدار خداعها ، ومجمل المشكلات التي تترتب عليها . ذلك لأنه غالبا ما تكون أهداف البرنامج غامضة أو مضللة أو غير متساوية في أهميتها مع حجم البرنامج ، أو أحيانا ما يصعب ترجمتها إلى مصطلحات ومفهومات إجرائية يمكن قياسها أو ملاحظتها . كما أن البحث التقييمي يفرض على القائم به ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى النتائج المحتملة للبرنامج وغير المتوقعة . ويحتاج توقع كلا من النتائج المخطط لها وغير المخطط لها وقتا كافيا ، وجهدا ، وقدرة على التخيل يتميز بها الباحث ، وذلك كله قبل جمع الشواهد اللازمة لعملية التقييم ذاتها .

٢- تصور تصميم البحث التقييمي :

يستفيد البحث التقييمي من الأساليب المتباينة في البحث ويلتزم بقواعد المنهج العلمي . وعلى الرغم من أن تصميم البحث التقييمي يتبع في معظم الأحوال الأساليب والقواعد المتبعة في تصميم البحث التجريبي ، خاصة أنه يهدف أساسا إلى التحقق من نتائج افتراضية معينة للبرنامج موضوع التقييم ، إلا انه يمكن للبحث التقييمي الاستفادة من نماذج البحث الوصفي والكشف عن الارتباط بين المتغيرات والذى يعتمد أساسا إما على طريقة المسح الاجتماعي أو دراسة الحالة .

(أ) التجريب والتقييم : تستلزم عملية تصور التصميم المناسب للبحث التقييمي عادة النظر إلى التصميم الكلاسيكي للبحث التجريبي باعتباره نموذجا يحتذى به ومحاولة الأخذ بالإجراءات التي تحقق الشروط اللازمة للتجربة المظبوطة ، والتي تساعد على قياس المتغيرات المترتبة على البرنامج من خلال إجراء المقارنات بين المتغيرات في المتغير المعتمد بين المجموعة الضابطة التي لم تتعرض لهذا البرامج بحيث أنه اذا تحقق التماثل بين الجماعتين التجريبية والضابطة ، باتباع أساليب المضاهاة أو التوزيع العشوائي أو غيرها ، عندئذ يستطيع الباحث اعتبار التغيرات في الجماعة الضابطة بمثابة معيار يمكن على أساسه تقدير الدرجة التي يمكن بها إرجاع التغيرات في الجماعة التجريبية إلى البرنامج موضوع التقييم . ويوضح الرسم التالي الشروط المثالية والخطوات التي يجب اتباعها عند أجراء دراسة تقييمية تعتمد على التصميم التجريبي .

غير أن الاستعانة بالتصميم التجريبي في البحوث التقييمية على النحو السابق . قد يصادفه بعض المشكلات المنهجية . ذلك لأنه إذا افترضنا مثلا أنه تم اختيار جماعتين متماثلتين من البالغين في دراسة لأثر فيلم تدريبي قصد به نقل معلومات معينة للمشاهدين ، وانه قد تم قياس مستوى المعلومات لدى الجماعتين قبل مشاهدة الفيلم . وبينما شاهدت إحدى الجماعتين هذا الفيلم ، لم تشاهده الجماعة الأخرى . وبعد فترة راحة ، تم قياس مستوى المعلومات مرة ثانية لدى الجماعتين . هنا قد لا نستطيع ببساطة إرجاع التغيرات في مستوى المعلومات لدى الجماعة التجريبية إلى الفيلم وحده ، لأن هذه التغيرات قد تعكس أثر عوامل أخرى في الموقف مثل احتمال التعرض لمصادر أخرى للمعلومات في الفترة التي تخللت القياس في المرتين ، وأثر عدم ثبات أدوات القياس ، أو نضجها ، وكذلك أثر عوامل خارجية أخرى على البرنامج ذاته وإن كان البعض يرد على ذلك قائلين بأن الجماعة الضابطة قد تتأثر بمثل هذه العوامل الغريبة في مستوى المعلومات الذى يرجع إلى الأثر الشامل لبرنامج موضوع التقييم .

ولكن إذا كان الأمر يمكن تحقيقه في ظل ظروف مثالية مثل التي نجدها في ظروف المعمل ، إلا انه يندر أن يحقق البحث التقييمي في الواقع مثل هذا الأمر . ذلك لأنه يصعب دائما توفير الجماعات الضابطة والمناسبة وخاصة فيما يتعلق ببرامج العمل الاجتماعي التي تتطلب جهودا ضخمة في سبيل تحقيق تغير اجتماعي شامل ، وكذلك بالنسبة للبرامج البسيطة التي تهدف إلى الأثير في اتجاهات وسلوك المشاركين ، التي عادة ما تحول الاعتبارات الإرادية والأخلاقية دون توزيع المشاركين عشوائيا على جماعات ضابطة وأخرى تجريبية . ولمواجهة مثل هذه العقبات ، تبنى عدد من علماء المناهج الرأي القائل بأن الإصرار والتقيد بتصميم البحث التجريبي الذى يشتمل على جماعة ضابطة يعوق وظيفة البحث ويبعده عن الصواب . وأخذوا يدافعون عن ضرورة استخدام بدائل عملية ومعقولة أخرى محل التصميم التجريبي . ٠

فمنهم من ذهب إلى امكانية الاعتماد على المقارنة ودراسة الجماعات شبه الضابطة ، وقياس مقدار التغير الذى حدث بين المشاركين في برنامج مماثل لذلك البرنامج المراد تقييمه ، والاعتماد عليه في تقدير الفعالية النسبية للبرنامج موضوع التقييم ، ومعرفة حجم الأثر الذى أحدثه البرنامج والذى يفوق الأثر الذى يحدثه برنامج آخر أو العوامل الخارجية المشار اليها سلفا ، ويقترح فريق ثان من علماء المناهج استخدام إجراء آخر لتقدير أثر العوامل الغريبة على البرنامج، من خلال دراسة مقدار التغير الذى يحدث بين عينة من المشاركين في الدراسة خلال فترة من الزمن سابقة على تعريض الجماعة التجريبية لبرنامج العمل موضوع التقييم . ويذهب فريق ثالث من علماء المناهج إلى القول بأن إعادة تطبيق وإجراء البحث التقييمي ، يساعدنا على تقدير التغيرات التي ترد إلى البرنامج موضوع الدراسة . غير أن هذه البدائل العملية للتصميم التجريبي المضبوطة لها حدودها ؛ ولذلك كان من الواجب استخدامها بحكمة ، لأنه قد يثبت فائدتها وأهميتها في البحث التقييمي ، وأثرها على إضفاء الدقة عليه .

(ب) الوصف والتقييم : يستطيع البحث التقييمي في بعض الظروف اتباع نموذج البحث الوصفي والاعتماد أساسا على طريقتي المسح الاجتماعي ، ودراسة الحالة . إذ يمكن دراسة العلاقة بين التعرض لبرنامج عمل وحدوث آثار مرغوب فيها ، بالاعتماد على المسح التقييمي ، أو المسوح المقارنة ، والتي قد تجد فيها أن الأشخاص الذين أقروا أنهم شاركوا بالفعل في البرنامج موضوع التقييم يظهر بينهم نسبة عالية وذات دلالة من الآثار المقصودة لهذا البرنامج على خلاف الأشخاص الذين يقررون بأنهم لم يشاركوا أو يتعرضوا للبرنامج موضوع الدراسة . ولما كانت نتائج هذا النوع من المسوح التقييمية والمقارنة يعيبها بعض المثالب المنهجية خاصة ما تعلق بالطبيعة الذاتية والانتقادية في التعرض للبرامج بين المشاركين ؛ وجد علماء المناهج أن استخدام اسلوب تحليل التباين المتعدد Multi Variate في معالجة نتائج هذا النوع من المسوح يساعد في التغلب على هذه المشكلات .

كما يمكن دراسة العلاقة بين التعرض لبرنامج عمل وحدوث نتائج متوقعة بالاعتماد على المسوح يساعد في التغلب على هذه المشكلات ، كما يمكن دراسة العلاقة بين التعرض لبرنامج عمل وحدوث نتائج متوقعة بالاعتماد على المسوح الطويلة Longitudinal الذى يكاد يقترب من نموذج الدراسة القبلية والبعدية في البحث التجريبي ، والذى يتم وفقه دراسة مجموعة من الناس خلال فترتين زمنيتين متتابعتين ، والاستعانة بقياسات سابقة أجريت عليهم كنوع من الضبط والتحكم ، وحساب التغيرات التي تحدث في فترة لاحقة على التعرض للبرنامج ونتائجه ؛ وذلك مثل محاولة تقييم فعالية الحملات السياسية في تغيير سلوك التصوير .

ويشيع استخدام طريقة دراسة الحالة في البحوث الاكلينيكية التي تتخذ التقييم هدفها ، بحيث يعتمد التشخيص والإرشاد على قدرة المهني على تقييم السبب والنتيجة في إطار الحالة الفردية التي يتعامل معها أو يعالجها ، ثم في وصف برنامج العلاج الذى يهدف إلى تغيير الظروف غير المرغوب فيها لهذا الفرد . وتستطيع المهن المساعدة في مجال الصحة والتعليم والرفاهية أن تنجز أوجه نشاطاتها المهنية على أساس من البحث التقييمي الذى يتخذ دراسة الحالة طريقة أساسية في العمل ، يمكن الاعتماد عليها في تقييم فعالية برنامج علاجي معين يطبق على الحالة أو الفرد موضوع الاهتمام .

٣- تحديد معايير تقييم فعالية البرنامج :

تشير الفعالية إلى المدى الذى يحقق فيه البرنامج أهدافه ، ويحتاج تقييم فعالية البرنامج إلى وجود مؤشرات أو مقاييس أو معايير تساعد في الحكم على البرنامج وتحديد مقدار النجاح والفشل في تحقيق أهدافه . وبقد استطاع علماء المناهج الكشف عن فائدة أنواع عديدة من المعايير في مقدمتها معايير الجهد ، والأداء ، والصلاحية والفعالية ، والعملية ،باعتبارها من أهم المعايير في تقدير نجاح أو فشل البرنامج . وهي معايير ترتبط فيما بينها ؛ ذلك لأن تقييم الجهد والأداء تسبق بالضرورة تقدير الصلاحية والكفاية ، ويترتب على الجهد أداء ناجح برغم أن الأداء قد يظل غير كافيا في ضوء الهدف الأكبر المقصود من البرنامج ، أو بالمقارنة بمستويات ؟أداء في برامج أخرى .

(أ) الجهد Effort : يتركز تقييم الجهد كمعيار للنجاح على كمية ونوعية النشاط المبذول ، من خلال تقدير المدخلات Input والطاقة المبذولة بغض النظر عن العائد Out Put . ويجيب هذا الجانب من التقييم على الأسئلة : ما هو مقدار العمل الذى تم في البرنامج ؟ وإلى أي حد كان هذا العمل موفقا ؟ ويأخذ تقييم الجهد في اعتباره المقدرة والموارد المتاحة والنفقات والنشاط ، ويفترض هذا التقييم أن نشاطا معينا يعتبر بمثابة وسيلة صالحة للوصول إلى هدف ما .

(ب) الأداء Performance : وينصب تقييم الأداء كمعيار على نتائج الجهد أكثر مما يهتم بالجهد ذاته باعتباره معيارا للأثر أو النتيجة . ويتطلب قياسا للإنجاز في ضوء نتائج البرامج ومقدار ما تم تحقيقه من الهدف الأخر ، والإجابة على الأسئلة ، هل حدث التغير المرغوب فيه ؟ وهل هناك أية نتائج جانبية أخرى ؟ وهل حقق البرنامج غير ما كان يتوقع منه ؟

(جـ) كفاية الأداء Adequacy of Performance : ويتركز تقييم كفاية الأداء على مدى اقتراب النتائج التي حققها البرنامج من الهدف الرئيسي الذى قصد إليه . لأنه قد يبدو أن برنامجا للعلاج النفسي المركز على جماعة صغيرة ممن يعانون ضعفا عقليا ، أنه حقق نتائجه ، ولكنه ليس كافيا في مواجهة مشكلة المرض العقلي في المجتمع المحلى الأكبر ، وتحقيق أهداف الصحة العامة . وهذا معناه ، أن كفاية الأداء تعد بمثابة مقياس نسبى يعتمد على مقدار التأثير الذى يرغب الباحث أن يحدثه في الشكلة برمتها .

(د) الفعالية Effectiveness : قد يكون للبرنامج نتائج ايجابية ، ولكن مع ذلك ، قد يكون هناك برامج أخرى أفضل منه في تحقيق نفس النتائج . فقد يستخدم مثلا الباروميتر في قياس ارتفاع أحد المباني ، عن طريق ربطه بحبل ثم تدليته إلى الأرض من أعلى هذا المبنى ، ولكن هل هذه هي أفضل طريقة لقياس الارتفاع ؟ ومن هنا يتم تقييم فعالية البرنامج بواسطة المقارنة بين نتائج البرنامج موضوع التقييم وبين برامج أخرى بديلة من حيث التكاليف المالية والبشرية والزمنية والإقناع العام ؛ ولذلك فإن الفعالية تمثل النسبة بين الجهد والأداء والناتج المحسوم على التكاليف . ولا شك أن لهذا النوع من التقييم فوائده الإدارية والبحثية .

(هـ) العملية Process : ويمكن أن تزداد معرفتنا أثناء تقييم نجاح أو فشل البرنامج من خلال المعايير السابقة ، بالكيفية التي يعمل بها البرنامج ويحدث آثاره ، أو بالكيفية التي يعمل بها البرنامج ويحدث آثاره ، أو بالكيفية التي لم يحدث بها هذه الآثار والأسباب في كل حالة ، وذلك من خلال جمع وتحليل المعطيات التي تجيب على الأسئلة كيف ولماذا ومن أى الجماعات يكون للبرنامج وجوانبه المتباينة وفعاليته ؟ ومن هنا يتبلور معيار تقييم عملية البرنامج ليسهم في توفير هذا النوع من المعرفة والذى قد يساعد من ناحية على تطوير البرامج التي حققت النجاح المرجو ، خاصة وأنه قد تزداد الرغبة في إعادة تكرار البرامج الناجحة في أوقات أخرى أو ظروف مغايرة ، أو قد ينظر إلى البرامج الناجحة باعتبارها نموذجا للعمل صالحا لكل زمان . ومن ناحية أخرى ،يفيد في التعرف على الأسباب أدت إلى فشل البرنامج .ويسمح للباحث بإدخال التعديلات المناسبة .

ويتركز تقييم العملية على خصائص البرنامج ذاته ،وعلى سياق الموقف الذى تم في اطاره البرنامج ، وعلى الجمهور المعرض للبرنامج ،وعلى الأنواع المتباينة من النتائج المترتبة على البرنامج . والواقع أن تحليل هذه العناصر ،يماثل تحليل المتغيرات الوسيطة في البحوث غير التقييمية ؛تلك المتغيرات التي قد تأخذ سمة المتغيرات الشرطية والتي قد تؤثر في العلاقة بين المتغير المستقل (البرنامج) والمتغير التابع (النتائج) .

٤- تنفيذ البحث التقييمي وتقليل مصادر الخطأ :

يتطلب تنفيذ البحث التقييمي سحب العينات الممثلة ، وتصميم أدوات القياس الموضوعية ، وتحديد ظروف جمع البيانات ، وإجراء التحليل اللازم . ويحتاج الأمر ضرورة تقليل مصادر الخطأ في كل خطوة من خطوات تنفيذ البحث التقييمي ، وخاصة الخطأ الناتج عن تحيز العينة ، أو عن طرح الأسئلة وتسجيل الإجابات ، والخداع فيها ، وعن تحيز القائم بالمقابلة . ويستطيع البحث التقييمي الاعتماد على الأساليب المستخدمة في التقليل من مثل هذه الأنواع من الأخطاء والتي يشيع استخدامها في أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى .

٥- تفسير النتائج :

لا يقف البحث التقييمي عند حد التدليل على نتائج البرنامج ، إنما تجاوز ذلك نحو اتباع الاجراءات المنهجية التي تساعد في تفسير مات انتهي اليه البحث ككل من نتائج . ولا يختلف البحث التقييمي في هذه الخطوة المنهجية كثيرا عن غيره من أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى من حيث الالتزام بقواعد التفسير ، ومحاولة ربط نتائجه بنتائج غيره من بحوث سابقة في نفس المجال بفكرة نظرية أو فرض نظري مناسب . ولا يحتاج الأمر إلى تأكيد أهمية هذه الخطوة الأخيرة من حيث الأهداف العملية والنظرية ؛ حيث أن هذا التفسير يلقى مزيدا من الضوء على عوامل نجاح أو فشل البرنامج ويمد بالتالي القائمين على أمر برامج العمل الاجتماعي بالمعلومات الموضوعية التي يمكن في ضوئها الحكم على صلاحية البرنامج في حالة النجاح أو تعديله في حالة الفشل ، كما أن هذا التفسير يساعد من ناحية أخرى على اختبار الفروض النظرية المتعلقة بتفسير التغير الاجتماعي ، أو تلك المتصلة بأسباب المشكلات الاجتماعية ؛ الأمر الذى يسهم بدوره في تنمية نظريات العلم الاجتماعي .

خامساً : نماذج على تنفيذ البحث التقييمي

والأمثلة التالية على البحوث التقييمية نستمدها من بحث أجرى على مجتمع عمال الترحيل ، وكان الفرعي دراسة تقييمية لمشروعات التنمية الاجتماعية ، وبحث آخر حول دور مراكز الإعلام في تنمية الوعى بقضايا البيئية .

١- مجتمع عمال التراحيل ؛دراسة تقييمية لمشروعات التنمية :

وهدف البحث الكشف عن دور نظام المعسكرات الخاصة بعمال التراحيل في بعض المحافظات التي تتميز بوجود عدد كبير من هؤلاء العمال وخاصة بمحافظات كفر الشيخ والشرقية ومديرية التحرير ، ودور هذه المعسكرات في احداث التغير الاجتماعي المطلوب ، والقضاء على مشكلاتهم في وجود فرص عمل ملائمة ، وتوفير الأجور المناسبة ، وتطوير ظروف رعايتهم اجتماعيا وصحيا و .... و التعرف على النواحي الإيجابية والسلبية في نظام المعسكرات من هذه النواحي .

استفادت الدراسة من تصميم البحث التقييمي الذى يعتد على المسح الاجتماعي الوصفي في إجراء مسح اجتماعي بالعينة لقيام مشروعات التنمية وتنظيم معسكرات عمال التراحيل التي انقضى على انشائها ما يزيد على الخمس سنوات . واختار تعينة مساحية من مجتمع عمال التراحيل في معسكرات كفر الشيخ والشرقية ومديرية التحرير للتعرف على

وجهات نظرهم وتقييمهم لظروف مشروعات التنمية والمعسكرات التي يقيمون بها . استعانت باستبيان طبق عن طريق المقابلة الشخصية لجميع البيانات من العمال حول مشكلات الرعاية ، والتنظيم ، والتشغيل ، في المناطق المحددة للتقييم . ووضعت الدراسة عددا من المؤشرات والمعايير التي يتعلق كل واحد منها بجانب من جوانب المشروعات موضوع التقييم تمثلت في المعايير التالية :

أ- تقييم الجهد : ويتم ذلك عن طريق تقييم النشاط الكمي والكيفي المبذول من أجل إنجاز الهدف ؛ وهو القضاء على مشاكل عمال التراحيل في تنظيم عمليات التشغيل وتنظيم الأجور والإعاشة في مواقع العمل والرعاية الاجتماعية والصحية .

ب - تقييم الأداء : ويتم ذلك عن طريق معرفة مقدار ما تحقق من الأهداف ؛ بمعنى آخر التعرف على مقدار ما حققته هذه المشروعات التنموية في حل هذه المشكلات السابقة .

جـ - تقييم الفعالية : ويتم ذلك عن طريق معرفة مقدار العائد من هذه المشروعات بالنسبة لعمال التراحيل ، وإمكانية تعميم هذه المشروعات وانتشارها ، ومدى تأثيرها عليهم .

د – تقييم العملية : وهي التعرف على الأسباب التي أدت إلى نجاح أو فشل هذه البرامج التنموية في إعاشة و إعانة وتنظيم وتشغيل عمال التراحيل في هذه المعسكرات ، والوقوف على مدى نجاح أو فشل الخبرة الإدارية والبرامج في القضاء على المشاكل الخاصة بعمال التراحيل في المحافظات التي أقيمت بها مثل هذه المشروعات . أجرى البحث على ٣٥٦ عاملا موزعين على المعسكرات المذكورة ، خلال شهري إبريل ومايو عام ١٩٧٧ . واتخذت الاحتياطات اللازمة لتقليل مصادر الخطأ ، من حيث تمثيل العينة ، من خلال سحب عينة مساحية ، وتطبيق أدوات جمع البيانات ، باستخدام باحثين مدربين ، والتغلب على المراوغة في الاستجابة بين أفراد العينة من خلال كسب ثقتهم ... الخ . وأجرى التحليل اللازم باستخدام الأجهزة الحاسبة .

٢- دور مراكز الإعلام في تنمية الوعى بقضايا البيئة في مصر دراسة وصفية في محافظة الإسكندرية :

وتهدف الدراسة إلى تقييم عمل المراكز الإعلامية وقياس فاعليتها في تنمية الوعى بقضايا البيئة ، كما تهدف أيضا إلى ما يهدف إليه الإعلام البيئي من نشر المعرفة البيئية ، وزيادة الوعى بالبيئة ، وترشيد السلوك البيئي ، واستثارة مشاركة المواطنين ليساهمه بصورة جدية في مشروعات حماية البيئة من التلوث . وتعد هذه الدراسة دراسة تقييمية وصفية ؛ وذلك طبقا لمجموعة من الأهداف والمعايير التالية :

هدف التقييم : تهدف الدراسة من تقييم أهداف البرنامج التي تنفذها المراكز إلى التعرف على مدى قدرتها على أداء دورها المنوط بها ، خاصة في مجال تنمية الوعى بقضايا البيئة . وتقوم بدراسة أهداف البرامج من خلال تقسيمها كالتالي :

أ- المضمون : نلاحظ أن برامج المراكز تهدف إلى احداث تغيير في مجموعة المتغيرات كالاتجاهات والاهتمامات والمعارف والسلوك ، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف كالتوعية بالقضايا السكانية ، ورعاية الطفولة ، وتهيئة الشباب للمشاركة في المشروعات القومية الكبرى ، والاهتمام بقضايا البيئة والتفاعل معها . ومن هنا ستحاول الدراسة قياس مدى فاعلية برامج المركز في إحداث التغيير في هذه العوامل .

ب- النطاق : ونركز هنا على من هم هدف البرنامج ؟ أو من الذين يحاولون البرنامج تغييرهم ؟ هل هم الأفراد ؟ أم الجماعات ؟ أم المجتمعات المحلية ؟ ونلاحظ أن برامج مركز النيل تستهدف العاملين في مجالات الإعلام وأجهزة الإتصال ، والهيئة العامة للاستعلامات ، والإذاعة والتليفزيون والصحافة ، والعاملين في مجال الاتصال المباشر في وزارة التعليم ، ووزارات الزراعة والصناعة والشؤون الاجتماعية ، وقطاع الثقافة الجماهيرية ، ووزارة الصحة ،

والنقابات ، والتنظيمات الشعبية ، وذلك داخل نطاق المجتمع المحلى الذى يخدمه المراكز . أما بالنسبة لمراكز الاعلام الداخلي فنجدها تستهدف المواطنين في الأحياء التي تغطيها ؛سواء الجمهور العام أو التابع لتنظيمات معينة كالمدارس ، والشركات ، ومراكز الشباب ، والجمعيات الأهلية . ويستهدف مركز الدعم الإعلامي للتنمية العاملين في الأراضي المستصلحة بمناطق النهضة ، ومريوط ، والنوبارية ، والبستان لقطاع الخريجين ، ومنطقة أبيس . وستحاول الدراسة هنا معرفة مدى وصول الرسالة الاتصالية إلى الجمهور المستهدف ؟ وهل تغطى المناطق المطلوب منها تغطيتها ؟

ج - المدى الزمنى : بمعنى قياس المدى الزمنى لحدوث التغيير المطلوب .

د - الحجم : نلاحظ أن لمراكز الإعلام هدف أساسي هو خدمة قضايا الإعلام التنموي والبيئة المحلية ، وخلق رأى عام مساند لعملية صناعة القرار ، وفي نفس الوقت يعكس آمال وطموحات المجتمع المحلى . هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية التي تنبثق من هذا الهدف الأساسي وتسهم في تحقيقه . ومن هنا ستحاول الدراسة تناول مدى تحقيق هذه الأهداف عمليا ، والنتائج غير المتوقعة لتطبيقها .

معايير التقييم : لنستطيع تقييم دور المراكز الإعلامية في تنمية الوعى بقضايا البيئة ،ستتبع الدراسة المعايير التالية :

أ- الجهد : مثلا ، ما مدى تناسب محتوى البرامج المقدمة مع احتياجات الجمهور المستهدف ؟ وما مدى كفاية القائمين على تنفيذ البرامج التي تنفذها المراكز ؟ وما مدى مناسبتهم للموضوعات التي يقدمونها ؟ وما الإمكانيات المتاحة لتنفيذ هذه البرامج مادية وبشريا ؟

ب- الأداء : وهنا نعتمد على رأى الجمهور فيما قدم له من برامج ، ومدى استفادته منها ، وتقييمه لها ، ومدى تفاعله مع ما يقدم له .

ج- كفاية الأداء : هل حققت المراكز الكفاية في أدائها في مجال تنمية وعى الجمهور البيئي؟ أو بمعنى آخر هل الجمهور على درجة كافية من الوعى البيئي نتيجة لتعرضه لبرامج المراكز الخاصة بهذا المجال ؟

د - الفعالية : هل هناك برامج أخرى يمكن تصميمها تكون أكثر فائدة في تحقيق ذات الهدف ، وأفضل من ناحية التكاليف المالية والبشرية والزمنية والاقناع العام ؟

هـ - العملية : ويتركز تقييم العملية على خصائص البرنامج ذاته (الخصائص كاملة من ناحية الأهداف ، والتكاليف ، والامكانيات ، وكيفية التطبيق ، والتخطيط) ، وعلى سياق الموقف الذى تم في إطاره ، وعلى الجمهور المعرض للبرنامج ، وعلى الأنواع المتباينة من النتائج المترتبة على البرنامج ؛ وهذا لكى يساعدنا على تطوير البرنامج الذى يحقق النجاح أو إعادة تطبيقه ، أو من ناحية أخرى التعرف على أسباب فشله و ادخال التعديلات المناسبة عليه .

وتتخذ الدراسة من الفترة الزمنية التي تلت إصدار قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والخاص بتوضيح أنواع الملوثات والأخطار التي تحدق بالبيئة ، ودور أجهزة الدولة في هذا الشأن ، والعقوبات والأحكام المقررة والإجراءات الإدارية والقضائية الخاصة بهذا الموضوع نقطة انطلاق لدراستها . وسوف تبدأ الباحثة في تحليلاتها بدءا من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤ أي خلال السنوات الخمس الأخيرة ؛ حتي يكون تطبيق القانون والوعى والاهتمام بمسألة البيئة قد وصلا لدرجة كافية صالحة للتقييم . وقد قامت بأجراء مسح شامل للعاملين في مراكز الإعلام والبالغ عددهم تسعة وثلاثون إعلاميا ما بين مدير مركز وأخصائي إعلامي ومهندس زراعي ؛ وذلك نظرا لان لكل منهم دور يؤديه ؛ مما يؤثر على أداء المراكز ككل . هذا بالنسبة لعينة العاملين ، أما بالنسبة لعينة الجمهور فقد اتبعت الباحثة أسلوب العينة الاحتمالية فقامت باختبار عينة عشوائية طبقية من خلال تقسيمها لمجتمع البحث إلى مجموعات اختارت منها المبحوثين اختيارا عشوائيا ؛

وذلك نظرا لاعتبارين هامين ؛ الأول : لأن نشاط مراكز الإلام – موضوع البحث والتقييمين – يغطى مجتمعا محليا هو محافظة الإسكندرية . وثانيا : لأن اختيار العينة العشوائية الطبقية يعطى اعتبارا خاصا للمتغيرات ذات الأهمية المحورية في الدراسة بواسطة استخدامها في تحديد المجموعة أو الطبقة ، والمتغيرات المحورية هنا هي النوع ، ومستوى التعليم ، والتوزيع الجغرافي ، مستعينة في ذلك (بالتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦) . وقد استخدمت الدراسة الأدوات التالية :

١- استمارة الاستبيان : يختص النموذج الأول للاستبيان بالجمهور المتعامل مع المراكز ، ويختص الآخر بالعاملين فيها . ومن الجدير بالذكر أن النموذج الخاص بالجمهور اتخذ أربعة أشكال بينها بعض الفروق تبعا لنوع المركز
٢- تحليل المضمون : قامت الدراسة بتصميم استمارة تحليل مضمون للتعرف على المعلومات البيئية المتضمنة في الرسالة الاعلامية التي تقدمها المراكز. فاعتمدت على تحليل تقارير الندوات والدورات التدريبية التي يقوم المركز بإجرائها وكذلك (مجلة النيل) التي تصدر أربع مرات سنويا ، بالإضافة إلى نشرة (المحليات) وهي مجلة ربع سنوية غير منتظمة. وتحليل تقارير العمل التي تتم كتابتها بناء على الأنشطة المختلفة التي تتم تنفيذها . وتحليل اصدارات الهيئة العامة للاستعلامات والتي تتعلق بالبيئة وهي : سلسلة الشباب والبيئة ، وسلسلة لغة الأرض ، وسلسلة الركن الأخضر، وهي سلاسل موجهة للأطفال تصدرها الهيئة في مهرجان القراءة للجميع .
٣- دليل المقابلة : قمت الدراسة بإجراء مقابلات مفتوحة مع المسئولين في مراكز الإعلام الغرض منها التعرف على خبراتهم في هذا المجال ، كما قامت بإجراء بعض المقابلات الشخصية مع المسئولين ذوى الخبرة رغبة من الباحثة في الحصول على معلومات وبيانات تتعلق بموضوع البحث .
٤- دليل الملاحظة : نظرا لرغبة الباحثة في معرفة مدى فائدة الأنشطة التي تقدمها المراكز لجمهورها ، ومدى تفاعل هذا الجمهور مع الموضوع المقدم ومدى انتباهه وفهمه له ، ومدى كفاية الوقت المتاح للنشاط ، ومدى تجهيز المكان المقام فيه النشاط وملائمته لهذا النشاط ، مما لا يظهر في التقارير الخاصة بنشاط المراكز . كما قامت الدراسة بتصميم دليل للملاحظة حتي يتسنى لها معرفة ما تريده من المعلومات بدقة .
٥- المناقشة الجماعية : اتبعت الدراسة أسلوب المناقشة الجماعية مع جمهور مراكز الإعلام الداخلي من الأطفال – وعددهم سبعة أطفال ؛ ثلاث إناث وسبعة ذكور – من أعضاء نادى الطفل من سن ٦ – ٩ ؛ وذلك لمعرفة مدى وعيهم البيئي ، ومدى استفادتهم من المراكز في هذا الصدد .

أسئلة المحاضرة

س١/(تثير كل خطوة من خطوات البحث التقييمي مشكلات منهجية معينة)

عدد / عددي خطوات البحث التقييمي

مع شرح ثلاثة منهم

المحاضرة الحادية عشرة

تصميم أدوات جمع البيانات : المقابلة و الاستبيان

التمهيد :

هناك أدوات كثيرة لا حصر لها لجمع البيانات في البحث الاجتماعي يمكن أن نميز بينها على أساس ما تعتمد عليها كل منها في عملية جمع البيانات ، إذ هناك الملاحظة التي تعتمد على الحواس و غيرها من أدوات حسية مساعدة في التوصل إلى البيانات ، و هناك المقابلة الشخصية التي تعتمد على الكلمة و السؤال و الحوار المتبادل بين الباحث و المفحوص في موقف تفاعلي ، و هناك الاستخبار الذى يعتمد أيضا على الكلمة و السؤال و الحوار و لكنه غير متبادل بين الباحث و المفحوص ، و بدون وجود موقف للتفاعل بينهم . ثم هناك الأساليب الإسقاطية التي تعتمد على الصور و الرموز و اللعب و غيرها في التوصل إلى البيانات و هناك أخيرا الوثائق و التقارير و الإحصاءات أو ما يعرف باسم البيانات الجاهزة التي تعتمد على التراث المكتوب و تحليله في التوصل إلى بيانات البحث .

وبغض النظر أيضا عن الاختلاف بين هذه الأدوات في الأهداف التي تسعى إليها كل منها ، حيث تهدف الملاحظة إلى التعرف على السلوك الفعلي و العلاقات القائمة بين الأشخاص موضوع الملاحظة ، و تسعى المقابلة والاستخبار و الطرق الاسقاطية إلى التعرف على المعتقدات الشخصية و المشاعر ، و التوقعات و القيم و الاهتمامات و الاتجاهات وما إليها ، فإن اشتراك كل من المقابلة و الاستبيان في الاعتماد على الكلمة و السؤال و الحوار هو الذى دفع بنا إلى محاولة تناول كيفية تصميم هاتين الأداتين معا من خلال الوقوف على طبيعة كل منهما و كيفية بنائهما و الاعتبارات الشكلية في تصميم كل أداه منهما و كذلك اعتبارات المضمون في هذا التصميم و أخيرا الشروط المنهجية و متطلبات الصدق و الثبات .

أولا : تعريف المقابلة و الاستبيان

أنواع الاستبيان

أ- الاستبيان الذى يستوفى بطريقة جماعية Group Administered
ب- الاستخبار الذى يستوفيه المبحوث بنفسه Self Administered

أولا : التعريف بالمقابلة و الاستبيان

هناك أنواع كثيرة من المقابلات الشخصية مثل المقابلة الصحفية و المقابلة من أجل العمل و المقابلة العلاجية و نحن نعنى هنا فقط بالمقابلة التي تهتم بجمع البيانات من النوع المخصص للبحث . وهى تتكون من ثلاثة متغيرات متفاعلة ، المفحوص و القائم بالمقابلة ، و كشف البحث أو الاستخبار و يمكن أن يكون لكل متغير منها و كذلك موقف المقابلة الشخصية أثره الهام على النتائج .. ولن نناقش هنا فن أو علم المقابلة الشخصية و مشكلات إقامة العلاقة الودية ، و تحيز القائم بالمقابلة ، و انتقاء الحالات ، برغم الأهمية القصوى لهذه الموضوعات في عملية جمع البيانات ، إلا انه يمكن أن نشير على القارئ بالرجوع إلى مؤلفات علماء مثل (كانل) Cannell و (رلم) Sheatsely و (شيتسلى) Merton و (ميرتون) Hyman (هيمان) Ralm و (ماكوبى) Maceoby و غيرهم .

وتعتبر المرونة بمثابة ميزة أساسية للمقابلة يمكن أن يفيد منها الباحث الواع . و يمكن له أن يتأكد من أن المفحوص قد فهم السؤال و قد استوعب هدف البحث . و يمكن لنا أن نطلب من الباحثين أن يتحسسوا الأمر عندما يجدوا صعوبة في التوصل إلى استجابات معينة ، ويمكن لنا أن نطلب منهم كذلك القيام بتصنيف الإجابات في الحال .

و يختلف الباحثون في العمر و النوع و الخلفية الاجتماعية ، ولون الجلد و الملبس و طريقة الكلام و الخبرة كما يختلفون في استجاباتهم تجاه مختلف المفحوصين كما يقومون بعمليات الجس بدرجات متباينة من العناية ، و تثير الأسئلة التي تدور حول القضايا الحساسة مشكلات من نوع خاص ، و يمكن أن تحدث بعض مصادر التحيز هذه من خلال القيام بالاختبار المناسب للباحثين و التدريب و بالإشراف و المراجعة الواعية ، ولكن تظل هناك مصادر أخرى للتحيز تؤثر فى النتائج إلى درجة غير معلومة .

و تتكلف المقابلة كثيرا من المال ذلك لأن هناك تكاليف السفر و الإقامة يجب توافرها ، وكذلك أجور الباحثين – حتى ولو لم يحققوا أي نجاح . إذ يضطلع كل منهم بعمل ميداني منظم يغطى عشرات المناطق على طول البلاد التي يعيش فيها أفراد العينة . و يواجه الباحثون في ترحلاهم أو إجهادهم باستمرار مشكلة تغيير المكان . كما أن قصر المقابلة على عينة منتقاة (مثل كل الخريجين من كلية معينة في سنة ما أو ما بعد عشر سنوات من التخرج) تصبح عملية مكلفة ، و إذا لم يستعين بعدد كبير من الباحثين ، فإن عملية جمع البيانات تستغرق وقتا طويلا

ولكن هناك ميزة أساسية للمقابلة تؤكد أن ثراء و تلقائية المعلومات التي تجمع بواسطة الباحثين تفوق تلك التي يأمل الاستخبار البريدي في التوصل إليها . وقد يشعر الباحث أيضا بنوع من الأمان بفضل الحقيقة القائلة بأن كل المعطيات قد جمعت في مواقف مواجهة مباشرة .

أما الميزة الأساسية للاستبيان البريدي فتتمثل في قلة التكاليف ، طالما انه لا يتطلب هيئة مدربة من الباحثين الميدانيين (الذين جلبوا على أنفسهم تكاليف السفر و الإقامة) . و الحقيقة أن كل ما يحتاجون إليه عبارة عن تكاليف التخطيط و العمل الاستطلاعي و الطباعة والنسخ و اختبار العينة و التعرف على العناوين و تكاليف البريد و الطوابع و المظاريف الخاصة بإعادة الاستبيان بعد استيفائه .

و تمتاز عمليات المعالجة و التحليل عادة بالسهولة وقلة التكاليف بالمقارنة بالمقابلة الشخصية . و تتمثل الميزة الأخرى في إمكانية تغطية عينة كبيرة نوعا غالبا مع زيادة معتدلة في التكاليف بحيث يمكن لهذه العينة أن تكون أكثر دقة ، طالما أمكن وضع العنوان على المظروف لفرد معين ، بينما يكون على الباحث (القائم بالمقابلة) أن يجد الشخص المناسب في منزله ..... و الواقع أن غياب الباحث في موقف الاستبيان يعنى أنه سوف لا يوجد هناك فرصة للتحيز ، ولكن عدم وجوده قد يترتب عليه بعض العيوب .

إذ يعنى عدم وجود الباحث قبل كل شيء أن يكون الاستبيان أكثر بساطة ، و انه لا يحتاج إلى تفسيرات إضافية و أنه ليس هناك حاجة إلى أسئلة لجس الإجابات ، غير أن الاستبيان البريدي لا يتناسب مع أفراد على درجة منخفضة الذكاء أو ذوى خلفية تعليمية محدودة .

و يفتقد الاستبيان أيضا إلى التقديم الشخصي الذى يقوم به الباحث و هناك يمكن أن تساعد صفحة المقدمة المناسبة في تحقيق هذا الهدف . و اذا توافر لنا في المقابلة نوع التحكم الصارم في نظام و تتابع الأسئلة بحيث لا يستطيع المبحوث أن يعرف ما سيرد فيما بعد من أسئلة ، فإنه عادة ، يتم التعرف على الاستبيان البريدي كله قبل إجابته لدرجة أن المبحوثين غالبا ما يتخطون أسئلة أو يرجعون إليها فيما بعد ، وكل ذلك قد يترتب عليه تحيزا في الاستجابة .

أنواع الاستبيان

الاستخبار الذى يستوفيه المبحوث نفسه :

عادة ما يقدم هذا النوع من الاستبيان إلى المبحوث بواسطة الباحث أو شخص آخر يشغل وضع رسمي ، مثل المعلم أو موظف الاستقبال في المستشفى ، الذى يقوم بشرح هدف البحث ، ثم ترك المبحوث يقوم باستيفاء الاستبيان بمفرده و الذى قد يرسله فيما بعد أو يتم جمعه منه .

الاستبيان الذى يستوفى بطريقة جماعية :

وهو نوع من الاستبيان يستوفيه المبحوث بنفسه و يعطى لجماعة من المبحوثين يجلسون معا ، مثل تلاميذ المدارس أو المستمعين المدعوين . ويمكن لأثنين أو أكثر من الباحثين ، اعتمادا على حجم الجماعة و مستوى تعليمها أن يديروا عملية استيفاء الاستبيان و يقدموا (بطريقة غير موجهة) و يراجعوا الاستبيان الذى تم استيفاؤه من حيث اكتماله مثلا .

ثانيا : بناء المقابلة و الاستبيان

مراحل عملية بناء الاستبيان

١- تحديد نوعية المعلومات التي نبحث عنها
٢- تحديد نموذج الاستبيان المستخدم
٣- صياغة النسخة الأولية
٤- إعادة اختبار الأسئلة المعدلة
٥- اختبار مبدئي و تحرير للاستبيان و التحقق من الصدق و الثبات
٦- تحديد وسيلة تطبيقه

ثانيا : بناء المقابلة و الاستبيان :

يعد بناء الاستبيان أو المقابلة بمثابة خطوة أولى في تنفيذ البحث و يحتاج الأمر إلى كثير من الوقت والتخطيط و القراءة و التصميم و الدراسة الاستطلاعية قبل أن نشرع في تحديد أي نوع من الاستبيان نحن مقدمون عليه ، لان هذا التحديد يترتب مباشرة على الصياغة الإجرائية للقضايا التي نقدم على دراستها وعلى التصميم الذى نأخذ به ، ولما كانت مهمة الاستبيان تتمثل في القياس ، كان علينا في كل هذه الخطوات السابقة أن نحدد مختلف المتغيرات الأساسية التي نقوم بقياسها .

قبل أن نقدم على بناء الاستبيان ، ينبغي أن نكون فكرة مبدئية عن نمط البحث الذى نشرع في إجرائه . و ينبغي علينا أن نوفر لدينا الإجابات الواضحة على التساؤلات مثل : كم سيكون حجم العينة ؟؟؟ هل سنقوم بدراسة الأطفال أو البالغين أم ربات البيوت أم مديري الشركات أم أقارب المسجونين أم خريجي الجامعة أم عينة ممثلة للسكان ؟ وهل نرمى إلى تناول نفس المفحوصين اكثر من مرة ؟ وهل سنهتم بالتغيرات التي تحدث بينهم عبر فصول السنة ؟ هل نحن بصدد بحث مختصر يتناول حقائق أم بحث تحليلي أم يتعلق بالاتجاهات.

وهكذا لا يزال علينا اتخاذ عدد من القرارات قبل أن نبدأ في كتابة أول سؤال لنا في الاستبيان ويمكن تقسيم هذه القرارات إلى خمس مجموعات :

١. قرارات تتعلق بالمناهج الأساسية والمساعدة في جمع البيانات مثل المقابلة و الاستبيانات البريدية و الملاحظة و دراسة الوثائق
٢. طريقة تعامل مع المبحوثين (بعد اختيارهم من خلال إجراء سحب العينة) بما في ذلك أرقامهم و توضيح هدف البحث و الثقة والسرية .
٣. تحديد أساس تتابع الأسئلة و نظام هذه الأسئلة و غير ذلك من الأساليب في تصور إطار الاستبيان .
٤. تحديد نظام الأسئلة داخل كل قسم فيها و بالنسبة لكل متغير وهل سنعتمد على النظام القمعي أو التصميم متعدد الأبعاد و الأسئلة المفتوحة الخاصة بالاتجاهات أو الحقائق الواقعية .
٥. استخدام الأسئلة ذات الاستجابة المسجلة سلفيا أو الخبرة .

وعموما يمكن تقسيم عملية بناء الاستبيان برمتها إلى المراحل التالية :

١. تحديد نوعية المعلومات التي نبحث عنها
٢. تحديد نموذج الاستبيان المستخدم
٣. صياغة النسخة الأولية
٤. إعادة اختبار الأسئلة المعدلة
٥. اختبار مبدئي و تحرير للاستبيان و التحقق من الصدق و الثبات
٦. تحديد وسيلة تطبيقه :

حيث تعين صياغة المشكلة على تحديد نقطة الانطلاق في بلورة الاستبيان و تحديد نوعية المعلومات التي نبحث عنها . و ينبغي على الباحث أن يحدد أي الجوانب من هذه المشكلة هي التي سيعالجها هذا الإجراء في البحث .

تعتمد الصورة المناسبة للسؤال على طريقة الاستبيان وعلى نوعية المعلومات التي نحتاجها ، وعلى العينة من الجمهور و التحليل و التفسير الذى نريده ويحدد كل هذا نموذج الاستبيان المستخدم وينبغي على الباحث أن يقرر أيضا ما إذا كان سيستخدم أسئلة مفتوحة أو مغلقة النهاية . و ينصح باستخدام الأسئلة المجسية Probes في مواضع كثيرة و خاصة المتصلة بالاستجابات الحرة .

وبعد الاختبار المبدئي أمرا ضروريا للكشف عن الكيفية التي يمكن بها تطبيق الاستبيان و إدخال التغيرات الضرورية قبل صياغتها في صورة مقياس صالح للدراسة و يساعد الاختبار المبدئي للأداة على حل المشكلات غير المنظورة في تطبيق الأداة في الميدان .

ثالثا : الاعتبارات الشكلية في تصميم المقابلة و الاستبيان

١- الحجم
٢- نوعية ولون الورق
٣- ترتيب البنود في الاستبيان
٤- تتابع الأسئلة و نماذجها
٥- شكل الأسئلة المفتوحة والمغلقة النهاية

ثالثا : الاعتبارات الشكلية في تصميم المقابلة و الاستبيان

هناك العديد من الاعتبارات الشكلية مثل حجم الأداة و نوعية الورق و ترتيب البنود و تتابع الأسئلة و شكلها و ينبغي أخدها في الاعتبار عند تصميم الاستبيان أو المقابلة .

١- الحجم : يعتمد حجم الاستبيان إلى حد ما على مجال البحث و عدد البنود التي يشتمل عليها . و السؤال الجوهري هنا ، هو ما هو الحجم المفضل للاستبيان ؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال بأخذ مزايا و عيوب الأحجام المتباينة في الاعتبار .

٢- نوعية الورق : طالما كان هناك أكثر من يد تتناول كشف البحث قبل أن يصل إلى المبحوث ، لذلك ينبغي أن تكون أوراقه من النوع الذى يدوم و إذا كانت عملية الترميز و العد تجرى يدويا يفضل أن نستخدم أوراقً مرنة و ذات سطح املس وكلما كان كشف البحث أقل في بعده عن الذوق كلما قل احتمال معارضة المبحوثين تقديم المعلومات .

٣. ترتيب البنود في الاستبيان : ينبغي تجميع السائلة التي ترتبط ببعضها البعض و عندما يعتمد السؤال على إجابة سؤال سابق عليه ينبغي أن نترك مسافة بينهما و يترتب على الاهتمام بمظهر الاستبيان تجنب الكثير من الأخطاء و ضمان نسبة عالية من العائد عنه إذا كان مظهر الاستبيان بعيد عن الترتيب

٤. تتابع الاسئلة و نماذجها : يتكون الاستبيان في جملته من مجموعة من الأسئلة المتتابعة و بذلك ينبغي أن ننظر بعناية أولا على نظام تتابع الأسئلة فقد يبدأ الاستبيان ببعض الأسئلة المتعلقة بحقائق معينة Factual ثم نتبعها بأسئلة عن الاتجاهات أو العكس قد نكرر نفس الأسئلة في سياقات أخرى أو باستخدام أساليب مختلفة وينبغي على أيه حال تجنب الإيحاء للمبحوثين في بداية المقابلة إذا كنا نتطلع لاستجابة تلقائية وأخيرا أن نجعل الاستبيان جذابا و مشوقا للمبحوث .

٥. شكل الأسئلة المفتوحة و المغلقة النهاية : تختلف الأسئلة من حيث الشكل بين الأسئلة المفتوحة أو المغلقة النهاية و السؤال المغلق النهاية هو ذلك النوع من الأسئلة الذى يطلب فيه من المبحوث أن يختار الإجابة المناسبة من بين عدة إجابات بديلة و أن يضع علامة أو خطا تحت الإجابة التي يختارها في الاستبيان المكتوب أو قد تقرا عليه البدائل بصوت مسموع أو تعرض عليه كروتا أو شرائح .

<u>رابعا : اعتبارات المضمون فى تصميم المقابلة و الاستبيان</u>

١- اختيار الأسئلة
٢- صياغة السؤال و الاستجابة له
٣- محتوى السؤال و هدفه

رابعا : اعتبارات المضمون في تصميم المقابلة و الاستبيان :

هناك عدة اعتبارات تتعلق بمضمون المقابلة والاستبيان من حيث اختيار الأسئلة و صياغة السؤال و الاستجابة له و محتوى السؤال و هدفه و نوعية الأسئلة المتعلقة بالحقائق و الاتجاهات و الأسئلة الموجهة و المركبة و التعليمات المرشدة للباحث و المبحوث ، علينا أن نوليها كل عنايتنا عند التفكير في تصميم أي منهما .

١- اختيار الاسئلة : الأسئلة التي يجب الاهتمام بها هي التي تدور حول وقائع و حقائق factual والتي يتوقع أن تكون هناك معرفة بها . و هناك عوامل مثل التكرار و الدوام و الحياة و الاهتمام و المغزى و الموقع و غيرها تساعد على ضمان التوصل إلى المعلومات اللازمة و ينبغي تجنب الأسئلة التي يحتمل أن تمدنا باستجابات غير دقيقة و كذلك الأسئلة التي تتطلب كثيرا من الجهد الفعلي من المبحوث مثل تلك التي تتطلب حسابات رياضية .

٢- صياغة السؤال و الاستجابة له : يقوم السؤال بوظيفة إقامة اتصال محدد متوقعين به أن لدى المبحوثين معلومات معينة أو اتجاهات نحو الموضوع الذى يدور حوله بحثنا ، و نود التعرف عليها بدقة علما بأن الأفضل التوصل إلى هذه المعلومات بدون أن نطرح عليه أي سؤال و بدون أن يجيب المبحوث و ذلك لان الأسئلة التي نطرحها يحتمل أن تؤدى إلى سوء فهم لدى المبحوث أو غموض العبارة التي يجيب بواسطتها أو الخطأ في تسجيل هذه الإجابات . و تؤثر كل هذه الأمور على النتيجة النهائية التي يمكن أن نصل إليها من خلال السؤال .

٣- محتوى السؤال و هدفه : علينا أن نضع خطة للاستبيان لتحدد ترتيب كل القضايا الكبرى و الصغرى التي نعنى بها و نتابعها . ثم نتناول كل قضية على حدة ونصيغ السؤال أو الأسئلة المناسبة لها بحيث تطرح الأسئلة التي توصل إلى معلومات لدى المبحوث حول الموضوع المدروس و أن تحرص على دقة هذه الأسئلة . وكذلك من الضروري أن نحافظ

على اختصار الأسئلة التي توصل إلى معلومات لدى المبحوث حول الموضوع المدروس و أن تحرص على دقة هذه الأسئلة .

خامسا : الشروط المنهجية في تصميم المقابلة و الاستبيان (الصدق و الثبات)

سبق أن أشرنا إلى المصادر الأساسية للخطأ التي تظهر أثناء البحث و خاصة تلك التي ترجع إلى تصميم العينة أو إلى تحيز الباحث نفسه أو الجهل و سوء الفهم أو التكتم من جانب المبحوث ، و تحيز التسجيل ، و ترميز الإجابات و التحليل الإحصائي و التفسير النهائي .

ونهتم هنا باحتمال التحيز الذى يرجع إلى عملية صياغة السؤال و مشكلات الصدق و الثبات الناشئة عن الاستبيان في ذاته . وهى مشكلات جوهرية وسائدة في البحث الاجتماعي و تستحق المناقشة الواعية . و ينبغي أولا وقبل كل شيء التمييز بين الصدق و الثبات باعتبارهما من أهم الشروط المنهجية في تصميم أدوات البحث ، إذ الثبات يشير الاتساق و الحصول على النتائج في المرة الثانية و يوضح الصدق ما إذا كان السؤال أو البند يقيس بالفعل ما يفترض قياسه

مثال

إذ أن الساعة مثلا يفترض أن تقيس الوقت و تفعل ذلك باستمرار و اذا حدث و أخطأت في الوقت ونقول أنها غير صادقة و اذا تباطأت في بعض الأحيان أو أسرعت نقول أنها غير ثابتة و يحتمل أن يتوافر لنا مقياس على درجة كبيرة من الثبات و لكنه فقير من حيث الصدق ومثال ذلك الساعة التي يحدث أن تزيد ١٨ دقيقة في سرعتها بطريقة متسقة و تضع درجة الثبات حدودا أمام درجة الصدق الممكنة إذ لا يمكن أن تزيد درجة الصدق إلى درجة معينة إذا كان المقياس غير متسقا بدرجة ما . ولكن إذا كان لدينا مقياس قد حقق مستوى عال من الصدق فالمتوقع أن يكون نفس المقياس ثابتا أيضا .

ويمكن التحقق من ثبات الاستبيان من خلال تكرار تطبيقه و التوصل إلى نتائج متماثلة أم التحقق من صدق الاستبيان فيعتمد على توفر معيار خارجي أو مقياس مستقل يتناول نفس المتغيرات ، الذى يمكن مقارنة نتائج استبياننا به . غير أن الكثير من المعايير التي تتوافر لنا قد لا تكون ثابتة هي نفسها و بالتالي فهي ليست صادقة هذا فضلا عن عدم توافر هذا المعيار في الأصل .

أسئلة المحاضرة

س١/ (هناك العديد من الاعتبارات الشكلية التي ينبغي أخدها في الاعتبار عند تصميم الاستبيان أو المقابلة) .

اشرح / اشرحي العبارة السابقة بالتفصيل في ضوء فهمك للاعتبارات الشكلية في تصميم الاستبيان والمقابلة.

المحاضرة الثانية عشرة

(تحليل البيانات الكمية و تفسير النتائج)

تمهيد :

يعتبر التحليل خطوة أساسية فى البحث ، من بين تلك الخطوات التي تتطلب تصميما مسبقا وتخطيطا واعيا ، ويصعب استبعاد التحليل عن دائرة التصميم باعتباره يستغرق وقتا طويلا ، أو على أنه عملية بسيطة و سهلة وكلما استطاع البحث أن يحدد ما الذي يجب إتباعه من خطوات عند تناول البيانات و تحليلها وذلك قبل أن يتم جمع هذه البيانات ، وكلما استطاع أيضا ان يحدد ما هى الأهداف التي يتوقع التوصل إليها من هذا التحليل أو بمعنى أدق كلما تمكن من التخطيط لعملية تحليل بياناته ،

على أن ضرورة التحليل و جوهرية كلما كان من السهل عليه أن يستخلص النتائج ذات الأهمية في إلقاء الضوء على المشكلة التى يعالجها و الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه

التخطيط له لا تجعل البحث قادرا فقط على التوصل إلى نتائج محددة ، بل تجعل الباحثين أكثر حساسية للمشكلات التي يحتمل ان تواجههم فى البحث ، وتزيد من قدرتهم على طرح مجموعة جديدة من الافكار التى تحتاج إلى دراسة و تحليل فى المستقبل .

اولا : مضمون التحليل و أهدافه :

تعريف التحليل :

ويقصد بتحليل البيانات تلك العملية التى يتم فيها النظر إلى بيانات البحث على ضوء الفروض أو التساؤلات التى يطرحها ، و النظريات التي ينطلق منها ، ثم تحاول استخلاص النتائج التي يمكن فى ضوئها بلورة النظرية .

و يتطلب التحليل عند نظره الى بيانات البحث القيام بعمليات تلخيص و إيجاز للبيانات التى تم جمعها و تنظيمها بطرقة تسهل علينا استخلاص النتائج التى تمدنا بالإجابات على تساؤلات البحث أو التحقق من فروضه .

يقوم التحليل على أساس من التساؤلات و الفروض والنظريات التى ينطلق منها البحث ، وهذا ما دعى بعض الذين كتبوا عن تصميم البحث إلى القول بأن عملية تحليل البيانات تشتمل على ثلاث خطوات هى :

١- تحديد الفروض التى فى حاجة إلى تحقيق
٢- اختيار متغيرات محددة تساعد فى هذا التحقق
٣- اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة

غير أن هذا الادعاء يخلط ما بين أسس التحليل و خطواته ولا يعبر عن مختلف الخطوات التى يستعين بها التحليل

و لذلك قد نوافق على ما ذهب إليه البعض الأخر من الذين كتبوا عن تصميم البحث بان عملية التحليل تنطوى على الخطوات التالية :

١- تصنيف أو تكوين فئات للبيانات
٢- ترميز البيانات الخام
٣- جدولة البيانات
٤- التحليل الإحصائى

٥- استخلاص النتائج و العلاقات السببية بين المتغيرات

خطوات عملية تحليل البيانات طبقا لأراء

المجموعة الاولى

تحليل البيانات ثلاث خطوات هى :

١- تحديد الفروض التى فى حاجة إلى تحقيق
٢- اختيار متغيرات محددة تساعد فى هذا التحقق
٣- اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة

المجموعة الثانية :

تحليل البيانات خمس خطوات هى:

١- تصنيف أو تكوين فئات للبيانات
٢- ترميز البيانات الخام
٣- جدولة البيانات
٤- التحليل الإحصائى
٥- استخلاص النتائج و العلاقات السببية بين المتغيرات

ثانيا : الإعداد لتحليل البيانات

- مراجعة البيانات EDITION :
- تصنيف البيانات CLASSIFICATION :
- ترميز البيانات CODING :

ثانيا : الإعداد لتحليل البيانات: ويقصد بها مختلف العمليات التى تجعل من عملية تحليل البيانات أمرا ممكنا وتعمل على زيادة و تسهيل إمكانية إخضاع البيانات لإجراءات التحليل ذلك لانه إذا كان التحليل يستعين بخطوات الإيجاز و الاختصار و يهدف إلى استخلاص النتائج العامة ، وكان تبويب البيانات و جدولتها ومعالجتها إحصائيا يوصل إلى هذا الهدف

فإن التبويب و الجدولة تتطلب مراجعة للبيانات للتأكد من اكتمالها ووضوحها و تناسقها و إلى تصنيف للبيانات بمعنى تحويلها إلى فئات يسهل بعد ذلك تبويبها و كذلك إلى ترميز للبيانات بمعنى تحويلها إلى رموز أو أرقام الامر الذى يسهل جدولتها ولذلك كانت عمليات الإعداد لتحليل البيانات تشتمل على المراجعة و التصنيف و الترميز

أ- مراجعة البيانات EDITION :

١- اكتمال البيانات
٢- وضوح البيانات

٣- فهم البيانات
٤- اتساق البيانات
٥- الالتزام بالتعليمات
٦- ملائمة البيانات

مراجعة البيانات EDITION :

تقوم عملية مراجعة البيانات على الفحص الواعي لأدوات جمع البيانات التي تم استيفاؤها من المبحوثين سواء أكانت مقابلات أو استبيانات أو أدلة ملاحظة وذلك كله بهدف تحسين نوعية البيانات التي جمعت ، كلما كان ذلك أفضل من ان تتم المراجعة بعدما يكون الباحث قد جمع مادته و حملها معه إلى المكتب ليشرع فى بقية خطوات بحثه ، و الواقع أن للمراجعة الميدانية و المكتبية أهميتها فى تجنب كثير من المشاكل التى يحتمل ان تواجه الباحث بعد ذلك في أثناء عمليات تصنيف البيانات و ترميزها و تبويبها .

١- اكتمال البيانات

إذ ينبغي على المراجع أن يتأكد من أن كل البنود فى أداة جمع البيانات قد تم استيفائها وذلك لان المساحة البيضاء التى تلى كل سؤال فى استمارة المقابلة مثلا قد تشير إما إلى رفض الأجابة أو عدم معرفتها أو انه ليس هناك إجابة أو عدم أنطباق السؤال .

٢- وضوح البيانات

ينبغى على المراجع أن يفحص المقابلة أو استمارة الملاحظة من حيث وضوح بياناتها ، يكشف عما إذا كان ما كتبه الباحث بخط يده أو كانت الرموز والعلامات التى وضعها يمكن القائم بالترميز أن يفهمها بسهولة أم لا ؟ وذلك عند تسليم الأدوات المستوفاة ، حتى يسهل ردها إليهم لإعادة كتابتها من جديد ، وحتى لا تتوقف عملية الترميز ويكون من الصعب استدعاء الباحثين و سؤالهم مرة ثانية .

٣- فهم البيانات

تشتمل عملية المراجعة على فحص الاستمارات من حيث الفهم . إذ غالبا ما يحدث و أن تكون الاستجابات المسجلة مفهومة تماما للباحث القائم بالمقابلة أو الملاحظة ، ولكنها لا تكون مفهومة للقائم بعملية الترميز لأنه لا يعرف سياق هذه الاستجابة أو السلوك ولهذا سوف توضح عملية الاستفسار المنظمة و الرجوع إلى جامعى البيانات لتوضيح ذلك الغموض أو التناقض .

٤- اتساق البيانات

ينبغي أن تفحص البيانات أو تراجع لكي نكشف عما إذا كان هناك نوع من التناقض أو عدم الاتساق فيما يتعلق بالاستجابات التى تم تسجيلها فى استمارة البحث .

٥- الالتزام بالتعليمات

من الضروري مراجعة درجة الانتظام أو الالتزام التى تابع بها الباحث التعليمات فى جمع و تسجيل البيانات لان ذلك قد يعوق عملية الترميز وخاصة إذا تم مثلا تسجيل الاستجابة فى وحدات غير تلك المخصصة لها حسب التعليمات .

٦- ملائمة البيانات :

ينبغي أن نتذكر أن بعض الاستجابات قد تبدو غير مناسبة لأغراض البحث و يحتمل أن يحدث ذلك مع عدم صياغة السؤال فى كلمات واضحة أو توجيهه بطريقة غير ذكية وهكذا ينبغى مراجعة البيانات بعناية مع الاهتمام بعزل الاستجابات غير المناسبة عن تلك المناسبة لأغراض البحث .

ب- تصنيف البيانات CLASSIFICATION :

يعتقد البعض بأن تصنيف البيانات فى البحث قاصرة على البيانات التي يجمعها الباحثون بواسطة أدوات المقابلة أو الاستبيان او الملاحظة غير أن هذا الفهم الضيق للتصنيف يقلل من أهميته كمبدأ أساسي شامل يستعين به الباحث فى كل خطوات بحثه ، فهو عندما يرجع إلى التراث و يستعرض البحوث السابقة و يتعرف على النظريات المفسرة لموضوع بحثه لابد له أن يقوم بتصنيف هذه المادة حتى يسهل عليه استيعابها و الإفادة منها فى بلورة بحثه .

مثال

ولنفرض مثلا أن هناك سؤال أخر يطرح على المفحوصين مضمونه :

ما هى الطبقة الاجتماعية التى تعتقد انك تنتمى إليها و بالإمكان أيضا تجميع أو تصنيف الاستجابات المحتملة على هذا السؤال كما يلى :

الطبقة العليا　　الطبقة الوسطى

الطبقة الدنيا　　لا يمكن أن أقرر

قد تكون هناك استجابات أخرى (مثل أنا لا أعتقد فى وجود الطبقات الاجتماعية أو الصعب تحديد الطبقة التي انتمى إليها)

ومن الضروري لكي نختار الفئات التى نقوم بناء عليها بتجميع البيانات أن يتوافر للباحث بعض القواعد المناسبة للتصنيف .

ترميز البيانات CODING :

يمثل الترميز خطوة أخرى من خطوات الإعداد لتحليل البيانات ، ينبغي أن نعرف المقصود به ، ومن الذى يقوم به ، وماهى المشكلات التى يثيرها وكيف يمكن التغلب عليها .

ويقصد بعملية الترميز تحديد نوعية من الرموز التي عادة ما تاخد شكل الأرقام وذلك على كل إجابة تدخل فى فئة محددة من مجموعة فئات التصنيف و بعبارة أخرى ، قد ينظر إلى الترميز على أنه عملية تنظيم ضرورية تمهيدا لعملية الجدولة اللاحقة ومن خلال عملية الترميز يمكن تحويل المادة الخام إلى رموز يسهل جدولتها وعدها.

ثالثا : تبويب البيانات و جدولتها :

و اذا كانت عملية ترميز تمثل البيانات تمثل خطوة أخيرة من خطوات إعداد البيانات للتحليل ، لأنها تحول بيانات البحث الى رموز ، فان هذه الرموز سواء أكانت أوصافا لفظية لفئات البيانات أو اختصارات أو حروف أو كانت رموز عادية تدل على فئات البيانات فان هذه الرموز تظل فى حاجة إلى إحصائها أو حساب عددها فى كل فئة الامر الذى لا يتحقق إلا من خلال معالجة هذه البيانات و الاستعانة بوسيلة فى تبويبها تمهيدا للتعبير عنها فى صورة جداول .

أنواع التبويب :

١- التبويب اليدوى
٢- التبويب الآلى

التبويب الآلى :

الاستفادة من الحاسب الألى COMPUTER :

تزايد الطلب فى العلم الإجتماعى اليوم على استخدام الحاسب الألى فى معالجة البيانات و يتميز الحاسب الالى أساسا لأنه يوفر الوقت و بإمكانه أن يتناول قدرا هائلا من البيانات بسرعة فائقة .

تخزين البيانات DATA STORAGE :

نظرا للكم الهائل من البيانات التى يتم معالجتها و نظرا للحجم الضخم من هذه المعلومات كان لابد من الاستعانة بالحاسب الالى لتسهيل و تقليل التكلفة بالمقارنة بالتبويب و المعالجة اليدوية

برامج تبويب البيانات ومعالجته COMPUTER PROGRAM :

بفضل هذه الخصائص التى يمتاز بها الحاسب الألى من حيث القيام بالعمليات الحسابية بسرعة فائقة ومعالجة البيانات و المعلومات الرقمية ولهذا فهو يعد أداة مفيدة لأنه يمكن وضع برنامج يعين على إنجاز أداء مجموعة متباينة من المهام .

وفى هذا المجال يتعبر البرنامج الأحصائى SPSS (STATISTICA L PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES) من أكثر البرامج الأحصائية استخداما بين الباحثين فى المجالات المختلفة

أساليب تشغيل الحاسب الألى COMPUTER OPERATING MODES :

يتم أيضا تشغيل الكثير من الحاسبات الآلية بأسلوب الاتصال المباشر INTERACTIVE MODE ذلك الأسلوب يسمح بالاتصال المباشر بالحاسب الألى لأنه بإمكان من يستخدم الحاسب الألى أن يكتب التعليمات مباشرة الى الحاسب ويمكن له ان يحصل على النتائج مباشرة .

رابعا : التحليل الأخصائي للبيانات و استخلاص النتائج :

ينظر الى الترميز باعتباره وسيلة أو طريقة فى تلخيص استجابات كل مفحوص فى العينة فلنفرض أننا قد وجهنا أسئلة إلى عينة مكونة من ألف طالب جامعي يدرسون فى مستوى الدراسات العليا سلسلة من التساؤلات لجمع معلومات تتعلق بعاداتهم الدراسية هنا نجد أن الطرق الاحصائية لها فائدتها فى إنجاز هذة الوظائف وتعرف الطرق الاحصائية المستخدمة فى تلخيص البيانات التى تم الحصول عليها باسم الاحصائيات الوصفية بينما تعرف الطرق الاحصائية المستخدمة فى التحقق من النتائج العامة فى البيانات باسم الاحصائيات الاستدلالية .

أسئلة المحاضرة

س١/ (يعتبر التحليل خطوة أساسية في البحث ، التي تتطلب تصميما مسبقا وتخطيطا واعيا) .

اشرح / اشرحي العبارة السابقة بالتفصيل في ضوء فهمك مضمون التحليل و أهدافه .

المحاضرة الثالثة عشرة (إخراج البحث في تقرير)

أولا :أهمية إخراج تقرير البحث

و بانتهاء مرحلة تحليل البيانات لا يعتبر البحث قد وصل إلى نهايته ، بل تظل مهمة البحث غير مكتملة تماما حتى يتم إخراجه إلى حيز الوجود في صورة تقرير مكتوب . ولذلك ، تعتبر المرحلة الأخيرة في البحث هي الكتابة و التعبير عن كل ما جاء فيه و إخراجه في صورة تقرير . ومن ثم ينظر إلى هذه المرحلة على أنها من أهم مراحل عملية البحث طالما كانت تقوم بتوصيل المعارف إلى الآخرين وهذا أمر لا يمكن إنكار جوهرتيه في سبيل تحقيق التقدم العلمي

خاصة و أن هذه العملية تسمح للآخرين بالاستفادة من النتائج و تقترح عليهم الوجهات التي ينبغي أن تسير فيها البحوث في المستقبل .

وتظل النتائج المثمرة و المبشرة بالجديد و التي قد يحدث و أن يتوصل إليها البحث ، وعليه فإن عملية إعداد تقرير البحث تعمل على توصيل النتائج و تمكينها من الدخول إلى رصيد المعرفة

الجمهور المستفيد من التقرير

السؤال الذى يواجه عملية إخراج البحث في صورة تقرير بعد أن اتضحت لنا أهمية و ضرورة هذه العملية على النحو السابق هو : من هم القراء المعنيون بهذا التقرير أو من هم الجمهور المعنى بهذا التقرير و الذى يمكن أن يمكن أن يستفيد منه ؟

و الواقع أن يمكن أن يصدر تقرير البحث و يوجه إلى مجموعة واسعة من الجمهور ابتداء من العلماء المهتمين بالبحث الأساسي حتى عامة الناس و بالإمكان تصنيف هذا الجمهور إلى الفئات التالية :

١- العلماء المهتمون بالبحث الأساسي
٢- العلماء المنشغلون بالبحث التطبيقي
٣- الممارسون و العاملون في هيئات الخدمات
٤- صانعوا السياسة
٥- المشرفون على البحوث
٦- عامة الناس

ويهم العلماء المنشغلون بالبحث الأساسي تلك المعلومات التي تضيف إلى بناء المعرفة العلمية رصيدا أخر وهم معتادون على المفهومات و النظريات و إجراءات البحث ولذلك نجدهم يتوقعون من التقرير أن يكون دقيقا ، ومتقنا ومنظما بإحكام وعادة ما يكون لهم اهتمام بالنظم الفكرية الأكاديمية مثل علم الاجتماع و الاقتصاد و علم النفس .... الخ ، في الجامعات و مراكز البحث العلمي

ويسعى العلماء المنشغلون بالبحث التطبيقي من ناحية أخرى إلى الوصول إلى المعلومات التي يمكن أن يستفيدوا منها في جهودهم نحو تطبيق المناهج العلمية و المعروفة في مجال وضع السياسات و التي توفر الحلول لمشكلات محددة . وهم ليسوا على دراية و ألفه بالمفهومات و النظريات كما هو الحال بالنسبة المنشغلون بالبحث الأساسي . وعلى التقرير الذى يقدم لهم أن يدلل على فائدة مناهج المعرفة في مساعدتهم على حل المشكلات التي يتعاملون معها و الكثير من هؤلاء العلماء ينتمون إلى مراكز البحث و مؤسساته و الوكالات العامة و الخاصة وغيرها

ولهذا ينبغي أن يصدر تقرير البحث و يوجه إلى جمهر معين على انه الجمهور المعنى أو المستفيد . و بينما قد يوجه التقرير أيضا إلى جماهير من المستفيدين الخارجيين أو الأخريين ألا أن عليه يوصل لهم المعلومات التي لا تتعارض مع الإجراءات و الأساليب المعيارية التي يتوقعها الجمهور المستفيد . والواقع أن عدم تأكد الباحث من طبيعة و نوعية الجمهور المستفيد سوف يترتب عليه عادة بعض القصور فيما يوصله التقرير من معلومات إلى هذا الجمهور

ثالثا : أهداف تقرير البحث

إذا كانت التقارير قد تقدم لمجموعات متباينة من الجمهور ، فالمتوقع أن تكون هناك أهداف متباينة تحاول تقارير البحوث توصيلها لكل منهم . و الواقع أن التقرير يتأثر أيضا بالهدف الذى يسعى إليه الباحث من وراء إعداده إذ يمكن للتقرير أن يلخص أو يوجز كل جهود البحث التي تراكمت في ميدان معين ، و يتوقف هذا على معرفة فن كتابة التقرير ، بحيث يشمل على كل نتائج البحث المتاحة ذات الدلالة و يقوم بتنظيمها في بناء نظري متماسك

و بإمكان التقرير أن يصف معلومة واحدة جديدة يمكن أن تضاف إلى رصيد المعرفة المتاح . و يحتمل أن تكون هذه الإضافة مجرد عملية تحقق من مجموعة المفهومات أو النظرية المتوافرة أو إعادة تطبيق أو توسيع لها (معلومات معيارية) أو قد يقترح بهذه الإضافة مفهومات أو نظريات جديدة تم التحقق منها (معلومات معيارية paradigmic) وهناك ميل إلى التعبير عن المعلومات المعيارية كما لو كانت معلومة قياسية . وهذا الميل يسود بشكل واضح في البحث الاجتماعي طالما لم يتوافر هناك الاتفاق اللازم فيما يتعلق بالتطابق بين المفهومات و المتغيرات .

رابعا : شكل التقرير و أسلوبه

١- حجم التقرير
٢- صورة التقرير
٣- هيكل التقرير
٤- أسلوب التقرير ولغته

يتوقف شكل التقرير و الصورة التي يظهر بها و حجمه و التخطيط العام له أو هيكله و الأسلوب المستخدم في كتابته و اللغة المعبرة عن أفكاره يتوقف كل ذلك على الجمهور المستفيد من التقرير و على الهدف الذى يسعى التقرير إلى تحقيقه

١- حجم التقرير :

لما كان التقرير ينظر إليه باعتباره تلخيصا لكل ما تم في البحث ويمثل كل ما جاء فيه أفضل العناصر و الوسائل التي توصلنا إلى الهدف ، فالمتوقع أن لا يزداد حجم التقرير عن الحد الذي يبعد فيه فكرة التلخيص و الإيجاز و الاختصار ويضم عناصر ووسائل قد لا يكون لها صله بالهدف الذي يسعى إليه البحث وتعتبر زائدة عن المطلوب

وتسهم في تضخم حجم التقرير بدون التقرير بدون مبرر واضح فكلما كان حجم التقرير معقولا ويضم العناصر الملائمة للهدف كلما أسهم في توفير مادة مختصرة لا تكلف صاحبها ما لا طاقة له ، ولا تزيد من أعباء القارئ أو الجمهور المستفيد وعنائه في مقاومة الجهود التي بذلت في البحث .

٢- صورة التقرير :

ويقصد بها الوسيلة medium التي يخرج بها التقرير إلى الحيز الوجود . وتشمل الصور أو الوسائل المتاحة عموما أمام الباحث لكتابة تقريره على المقالات التي تنشر في دورات أو التقارير الفنية المحددة أو الرسائل Monographs أو الكتب أو الفصول في كتب أو العروض التي تقدم في لقاءات أو مؤتمرات أو نشرات أخبار

و أكثر من ذلك يمكن في إطار كل نوع من هذه الوسائل أن تعد وثائق مختلفة و صيغ لتناسب جمهور مستفيد معين . إذ هناك دوريات مختلفة و تتعامل مع أقسام متباينة من الجمهور المستفيد ، بعضها يصدر للعلماء الذين يجرون بحوثا أساسية و بعضها يصدر للممارسين ويصدر البعض الثالث لعامة الناس .

وليست هناك قيود خاصة على عدد الأماكن التي يمكن فيها الباحث أن يكتب تقريرا لنتائج دراسته طالما كانت التقارير الأولية يتم الاستشهاد بها عادة في التقارير اللاحقة وغالبا ما تصدر الدراسة سلسلة من المنشورات و العروض .

و الواقع أن نشر تقرير في دورية لا يعدو أن يكون محاولة لا تتم ، وذلك لأسباب عديدة منها ضيق المساحة المخصصة للمقاولات في دوريات العلوم الاجتماعية و بسبب المعايير غير الدقيقة في التقييم .

٣- هيكل التقرير

- العناوين الرئيسية و الفرعية للموضوعات
- الهوامش و الحواشي
- الجداول الإحصائية و الرسوم البيانية و الخرائط

وفى اللحظة التي يستقر الباحث على الحجم الذى يظهر به التقرير ، و اختصار ما يراه مناسبا من عناصر توصله إلى أهدافه ، و ينتهي من تحديد الوسيلة أو الصورة التي سيكون عليها تقريره – مقالة أو رسالة أو فصل فى كتاب ... الخ – عليه ان يبدأ بإعداد تخطيط مفصل لهذا التقرير

- **العناوين الرئيسية و الفرعية للموضوعات**

يسهم استخدام أسلوب العناوين الرئيسية و الفرعية للموضوعات أو المادة التي يضمها التقرير في وضوحها خاصة و أن هذه العناوين توجه انتباه القارئ نحو المعلومات المعروضة فيه وكيفية تنظيمها كما تسهل على الكاتب مهمة أن يرى أخطائه .

- **الهوامش و الحواشي**

و إذا كان أسلوب العناوين الرئيسية و الفرعية يسهم في تنظيم المادة الأساسية التي يشمل عليها (متن) التقرير ، فان الباحث قد يجد فى أسلوب الهوامش و الحواشي ما يعينه على تنظيم بقية المادة التي توصل إليها ولا يجد لها مكانا مناسبا فى متن التقرير . و الواقع أنه يعلق على أسلوب الهوامش و الحواشي في تقارير البحوث أهمية كبيرة ، ذلك لأنها تفيد فى إبراز أفضال أولئك .

- **الجداول الإحصائية و الرسوم البيانية و الخرائط**

تفيد الجداول الإحصائية في التدليل على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وتعتبر الرسوم البيانية من أكثر الأساليب شيوعا فى البرهنة على الاتجاهات و تستخدم الخرائط في التحليل الايكولوجي و توضيح الحدود الطبيعية للمجتمع المدروس مثلا ، غير أن هذه الأساليب لا تساعد فقط على تقديم و عرض البيانات في شكل يسهل قراءته ، و إنما تسهم كذلك في فهم الأفكار و إتاحة الفرصة لعقد المقارنات ، على ذلك تبدو أهمية الاستعانة بالجداول الإحصائية و الرسوم البيانية و الخرائط فى حسن تنظيم هيكل البحث .

<u>أسلوب التقرير ولغته :</u>

هناك أساليب كثيرة للكتابة تستخدم فى وضع تقارير البحوث منها : الأسلوب المباشر الذي يكتب على لسان الشخص " اكتشفت ...." و الأسلوب غير المباشر الذي يكتب على لسان الأخر "تم اكتشاف ..... "

وبرغم أنه ليس هناك أجماع على أسلوب معين منها ينبغي أن نأخذ به فى كتابة تقارير البحوث ، إلا أنه يفضل عموما الاستعانة بالأسلوب غير الشخصي أو غير المباشر.

وقد ظهر أخيرا اتجاه متزايد نحو استخدام أسلوب الجملة الايجابية التى تبدأ " تشير البيانات إلى ....." بدلا من أسلوب الجملة السلبية " من المقترح ...." فضلا عن استخدام أسلوب الجملة ذات البناء البسيط ، و العبارة العلمية السهلة المستقيمة التى تفيد فى البرهنة و التدليل على نتائجه و بعيدا عن العبارات الأدبية و الشعرية التى تميل إلى الإغواء و الإقناع .

خامسا : مضمون التقرير و تنظيمه

يتوقف مضمون التقرير أو المحتوى الذي يتكون منه هذا التقرير و كذلك تنظيمه أو ترتيب هذا المضمون و توزيعه على أقسام التقرير المتباينة ، يتوقف على نوعية الجمهور المستفيد وعلى الهدف الذى يسعى إليه التقرير ، ومن هنا كان من المتوقع أن يختلف مضمون التقرير و محتواه باختلاف هذا الجمهور و الهدف

وتظهر هنا أطر مختلفة فى تنظيم محتويات تقارير البحوث ، غير أننا سنركز هنا على مضمون التقرير الذى يقدم لجمهور العلماء و زملاء التخصص فهناك إطار واحد أكثر شيوعا يعتبر بمثابة التقرير النموذجى من حيث المضمون و التنظيم ، و يشمل على العناصر التالية :

١. توضيح المشكلة التى تعنى بها الدراسة .
٢. الإجراءات المنهجية للبحث و تنطوى على :
   - تصميم الدراسة
   - الإستراتيجية المنهجية
   - طرق البحث
   - مجتمع البحث و طبيعته الفنية
   - أساليب جمع البيانات
   - مناهج التحليل الإحصائى أو الكيفى
٣. النتائج الأساسية و الاستخلاصات .
٤. مضامين نتائج البحث بالنسبة للنظرية و التطبيق

سادسا : المسؤولية الأخلاقية في كتابة التقرير

على الباحث كاتب التقرير أن يتحمل مسئوليته الأخلاقية فى كتابة التقرير و تشتمل هذه المسئولية على :

١. حماية المفحوصين أو الذين ساعدوه فى الدراسة
٢. تقديم المعلومات الكاملة و الدقيقة

إذ على الباحث عندما أكد للمفحوصين أن يدلون به من بيانات سيتم المحافظة على سريتها ، عليه أن يتأكد من أن هذه السرية محفوظة . وهذا الأمر يعد حاسما و حيويا خاصة عندما تتعلق البيانات بأوجه نشاط غير قانونية أو شاذة . فعلى الباحث شأنه شان الصحفي أن يحمى مصادر معلوماته . وهناك كثير من الجدل و النقاش حول المدى الذى ينبغي إليه الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية للباحث .

مثال

فى دراسة للمجرمين هل يمكن للباحث حماية من ارتكبوا جريمة القتل و الذين لم يتم بعد الكشف عن جرائمهم بمعرفة الهيئات التي تدعم القانون ؟ أو هل على الباحث الذي يدرس باعة العقاقير غير القانونية أن يفشى سر شخصياتهم ؟ وتبدو مثل هذه الحماية من وجهة نظر المجتمع غير أخلاقية . وعلى أيه حال ، إذا تم الحصول على بيانات الباحث من مفحوصين قد وعدهم الباحث بأنه لن يكشف عن شخصياتهم ، فان على الباحث أن يلتزم بالمحافظة على الوعد ولقد تعرض أخيرا ، العديد من الباحثين لخطر الإدانة و السجن الإدانة و السجن فى اضطلاعهم بهذه المسئوليه الأخلاقية و حماية شخصيات المفحوصين .

أسئلة المحاضرة

على الباحث كاتب التقرير أن يتحمل مسئوليته الأخلاقية في كتابة التقرير)

اشرح / اشرحي العبارة السابقة بالتفصيل في ضوء فهمك لمضمون التقرير والمسؤولية الأخلاقية في كتابتة